الدين عند الله الإسلام– قراءة في بعض آيات القرآن الكريم

The Religion with Allah Is Islam – A reading in some verses of the Holy Quran

دربال حسين[1*]، أ.د ليليا شنتوح[2]

[1]جامعة الجزائر، كلية العلوم الإسلامية (الجزائر)، h.derbal@univ-alger.dz

[2]جامعة الجزائر، كلية العلوم الإسلامية (الجزائر)، l.chentouh@univ -alger.dz

تاريخ الاستلام: 2022/10/05 تاريخ القبول: 2022/10/23 تاريخ النشر: 2022/12/30

الملخص:

تهدف هذه القراءة إلى التذكير بالمعاني الشمولية الواردة في نصوص القرآن التي تتحدث بجلاء عن ماهية دين الله وحدوده، وترسم معالمه الصحيحة تمييزا له عن غيره مما حاد من الدين وانحرف، وذلك من خلال ما يتضمنه من حوارات الأنبياء المتعددة أعراقهم ولغاتهم وجدالاتهم مع أقوامهم، ثم ما أورده من أخبار على لسان المخلوقات الأخرى وتوصيف أحوالها المفضية في مجموعها إلى معين واحد وقناة مشتركة اسمها الإسلام المهيمنة على دلالات الخضوع والطاعة والاخبات والعبودية لله الواحد، حيث يُسفر الوحي الخاتم على ألسنتهم، بل ويحسم أن الله قد رضي لخلقه كلهم الإسلام دينا على مستويين: الاضطرار والاختيار، وألزمهم به ونسبه إلى نفسه.

وقد خلصت القراءة إلى أن الإسلام هو دين الله لخلقه وفق منطوق القرآن ومفهومه على سبيلي الاضطرار والاختيار، حيث عملت الأسرة الرّسالية البشرية من آدم على التذكير بما اضطر، وبإحياء ما اختير منه بتجديد أحكامه الضامرة أي العقائد، وتشريع أحكامه الظاهرة أي السلوكيات، إلى غاية مبعث الرسول الخاتم محمد عليه الصلاة والسلام فاستقرت حينها الأحكام الظاهرة كاستقرار الأحكام الضامرة، وفُتح الباب أمام الاجتهاد والنظر ضمن حدود الشريعة الخاتمة ومقاصدها، كما أكدت هذه القراءة انطلاقا من نصوص القرآن على وحدة الأسرة الرّسالية في مصدرها وغايتها وتصديق بعضها بعضا، وكذا ضرورة صد كل محاولات التفريق بين أفرادها، وتشكل مع أتباعها أمة إسلامية واحدة.

الكلمات المفتاحية: الدين؛ الإسلام الاضطراري؛ الإسلام الاختياري؛ الأسرة الرّسالية؛ النظر.

Abstract:

This study aims to recall the holistic meanings contained in the texts of the Qur'an that speak clearly about the reality of the religion of Allah and its limits, and clarify its right features in order to distinguish it from the other religion which deviated from the right path. This aim will be achieved through the dialogues of the different prophets of multiple races, languages and argumentation methods with their people, and also through the narratives of other creatures with the description of their conditions that all together lead to one common channel called "Islam", a word that includes all the meanings of submission obedience, reverence and servitude to one God. The last revelation expresses these feelings of the creatures and explains that Allah has accepted Islam for all His creatures as a religion to be followed either willingly or unwillingly, and attributed it to Himself.

The study concluded that Islam is the religion of Allah to his creatures according to the Quranic perspective on the compulsory and optional paths, whereby the human missionary family of Adam worked to recall of the necessary belief and adoration and to revive the implicit part of the religion, i.e. and legislating its explicit part, i.e. behaviors, until the last Messenger of Allah, the prophet Muhammad peace be upon him, was sent, thanks to whom there exists a stability of all the explicit and implicit parts of the religion, and the way of jurisprudence and consideration of the limits of the final Sharia and its purposes was then opened. This contemplating study based on the Qur'an texts emphasized the unity of the missionary family in its source, purpose, and ratification of each other, as well as the need to face all attempts of differentiating between its members who, together with their followers, form one Islamic nation.

Keywords: Religion; forced Islam; optional Islam; missionary family; contemplation.

مقدمة:

بسم الله والحمد لله والصلاة والسلام على رسل الله، ثم أما بعد:

يقسّم القرآن الوجود إلى طرفين، خالق متصف بالخالقية، ومخلوقات متصفة بالمخلوقية، ويقرر أن العلاقة القائمة بينهما علاقة ربّية ومربوبية، وعابدية ومعبودية، فالخالق متصف بالوحدانية وبكل كمال، والمخلوق متصف بالتعدد والنقص وافتقار للخالق في شأنه كله، ومن هنا تصدر السُّنة المؤسسة للدين، فالمخلوق باق على خضوعه وذلّه وانقياده وفقره للغني العزيز جبلة، ومحتاج ومدين للخالق في تدبير شؤونه وتصريف أموره، وبالتالي تدين له خلائقه كلها بالانقياد والطاعة والخضوع والاستسلام، وفق السنن والقوانين والأحكام والأوامر التكونية الإنشائية إنشاء اضطرار، والشرعية التكليفية تكليف اختيار، التي أرادها وركب المخلوقات عليها، والاستجابة الاضطرارية أو الاختيارية لهذه السنن وفق الإرادة الإلهية المسطورة تهيمن عليها كلمة واحدة هي الإسلام، المصطفاة على غيرها من الكلمات في توصيف هذا الدين المرضي عند الله والذي هو الأصل، وتحتمل السنن التكليفية تكليف اختيار أن يَعرِض لها تشوه تهيمن عليه كلمة جامعة هي الكفر، ودين الإسلام هو الأصل من حيث أنه جبلة في الخلق كلهم، ومنتهى كمال من اضطر إسلامه إنما هو في اضطراره، وأما من اختير إسلامه فكماله يكمن في التئام الاضطرار والاختيار معا، وأما من خالف اختياره اضطراره، فقد وقع في دين الكفر العَارِض، و عَرَضيّته من جانبين، الأول أنه لا يوجد منه اضطرار بتاتا، والآخر أنه حادث زمن الاختبار فقط، يرتفع بمجرد موت هذا المخلوق وبلوغ أجله سواء كان هذا الأجل صغيرا أي النهاية –الساعة– الفردية، أم كان الأجل كبيرا أي النهاية –الساعة– العامة، فالموت مبطل للاختبار وهو أولى مراحل الكشف عن نتائج الاختيار.

إشكالية البحث:

من هذا المنطلق يحرك إشكالية البحث تساؤلات ثلاث هي: ما هو دين الإسلام؟ وماهي مراتبه؟ وكيف يتجلى الإسلام في عالم الإنسان؟

منهج البحث:

لما كان هذا الموضوع بحاجة للنظر في بعض نصوص القرآن الكريم وتدبرها، وتفكيك عناصر تساؤلات القراءة، والوصول لتركيب يقدم جوابا عنها، كان المنهج التحليلي المتبع هو القادر على بلوغ هذا المرمى.

هدف البحث:

إن هذه المدارسة ترمي إلى بلوغ هدف هام، وهو إزالة اللبس الذي حدث في كون أن الأديان كلها متحدة المصدر والوجهة والصحة، وأنها كلها منهج يبلّغ الإنسان بر النجاة والخلاص يوم القيامة هذا من جهة، ومن جهة أخرى ليُستل دين الإسلام من وسط هذه المغالطات، وتُجلى حقيقته بأنه الدين الصحيح دون سائر الأديان، وكذا كونه دين واحد للأسرة الرّسولية قاطبة من آدم إلى محمد عليهم الصلاة والسلام، وفق البيان القرآني ونهج آياته.

الدراسات السابقة:

لم أقف على دراسات سابقة بهذا المسمى "الدين عند الله الإسلام – قراءة في بعض آيات القرآن الكريم- في حدود علمي، إلا أن كتب التفسير والعقائد تتضمن إشارات من هذا القبيل لذلك كان مستندي في هذه الورقة البحثية على بعض كتب التفسير الوازنة، غير أنه قد صدر عن مجمع البحوث الإسلامية دراسة للأستاذ علي عبد العظيم بعنوان: إن الدين عند الله الإسلام سنة 1402هـ، 1981م فيها حديث عن الدين جملة، والبرهنة على قضاياه ومسائله الإيمانية فقط، في حين أن هذا البحث الذي بين أيدينا يسعى لتقديم رؤية أكثر شمولا لمعنى الدين الإسلامي وهيمنته على كل المخلوقات، وإبراز جوانب من خصوصياته من خلال بعض نصوص القرآن الكريم، كما وأزعم أنه بحث يسعى لنحت لبنة تأسيسية لمشاريع بحثية في الدراسات الإسلامية والدينية تضبط هذا الباب وتُحكِمه.

خطة البحث:

تتم هذه القراءة في ظل ثلاث مباحث رئيسية تفتتح بمقدمة وتنتهي بخاتمة مؤلفة من نتائج الدراسة وتوصيات البحث وترتيبها كالتالي: مقدمة، المبحث الأول: تعريف الإسلام وعلاقته بالأديان السماوية والإبراهيمية، المبحث الثاني: مراتبه، المبحث الثالث: الإسلام والإنسان، خاتمة.

المبحث الأول: تعريف الإسلام وعلاقته بالأديان السَّماوية والإبراهيميَّة:

يتوهم الناظر في حال بعض الدراسات والمنتجات الفكرية المتقدمة منها والمتأخرة أن الدين الإسلامي ما هو إلا الحلقة الأخيرة لسلسلة من الأديان الصحيحة ونسخة مطورة عنها، ومرد هذا اللبس النازل إنما هو لعدم تبيُّن معنى الخَاتمية التي تكون في الرسالة ومرفقاتها من نبوة وكتاب وشريعة، وعلى أساسه يكون الإسلام ذاته سلسلة حلقات من النبوات والرسالات والكتب والشرائع اختتمت برسالة محمد عليه السلام وما أنزل إليه من كتاب وشريعة، ونتيجة هذا الفكر مناقضة لما جاء في القرآن الكتاب الخاتم والمهيمن عما سبقه من الكتب، المصدق لما فيها، والحَكَم عليها من حيث شهادته أنها مصادر إسلامية صحيحة في أصولها تارة، وشهادته أنها تعرضت للتبديل والتحريف بفعل البشر وإحداثاتهم تارة أخرى، فاندرست الشرائع الصحيحة المنزلة على الرسل باندراس كتبهم نصا وفهما، كصحف إبراهيم وموسى وإنجيل عيسى وغيرهم عليهم السلام، فمن حيثية تصديقه لما سبق من الكتب ونصرته لها وشهادته على صحتها في أصولها، نورد قوله تعالى: ﴿ وَأَنزَلۡنَآ إِلَيۡكَ ٱلۡكِتَٰبَ بِٱلۡحَقِّ مُصَدِّقٗا لِّمَا بَيۡنَ يَدَيۡهِ مِنَ ٱلۡكِتَٰبِ وَمُهَيۡمِنًا عَلَيۡهِۖ ﴾[1]، وقوله: ﴿ وَلَمَّا جَآءَهُمۡ كِتَٰبٞ مِّنۡ عِندِ ٱللَّهِ مُصَدِّقٞ لِّمَا مَعَهُمۡ ﴾[2]، وقوله أيضا: ﴿إِنَّ هَٰذَا لَفِي ٱلصُّحُفِ ٱلۡأُولَىٰ ١٨ صُحُفِ إِبۡرَٰهِيمَ وَمُوسَىٰ ١٩﴾[3] ففي الآيات تقريب لمعنى الوفاق الذي تشتمله كتب الوحي فيما بينها في قضايا التعبد بكل أبعادها العقدية والسلوكية والأخلاقية، كيف لا ومصدرها واحد! أما من حيثية شهادة القرآن على تعرض ما سبقه من الكتب للتبديل والتحريف بكل ضروبه النصية أو الفهمية من ذلك قوله تعالى: ﴿ يُحَرِّفُونَ ٱلۡكَلِمَ عَن مَّوَاضِعِهِۦ ﴾[4]، وقوله: ﴿ وَقَدۡ كَانَ فَرِيقٞ مِّنۡهُمۡ يَسۡمَعُونَ كَلَٰمَ ٱللَّهِ ثُمَّ يُحَرِّفُونَهُۥ مِنۢ بَعۡدِ مَا عَقَلُوهُ وَهُمۡ يَعۡلَمُونَ ٧٥ ﴾[5]، وقوله أيضا: ﴿ وَإِنَّ مِنۡهُمۡ لَفَرِيقٗا يَلۡوُۥنَ أَلۡسِنَتَهُم بِٱلۡكِتَٰبِ لِتَحۡسَبُوهُ مِنَ ٱلۡكِتَٰبِ وَمَا هُوَ مِنَ ٱلۡكِتَٰبِ وَيَقُولُونَ هُوَ مِنۡ عِندِ ٱللَّهِ وَمَا هُوَ مِنۡ عِندِ ٱللَّهِ وَيَقُولُونَ عَلَى ٱللَّهِ ٱلۡكَذِبَ وَهُمۡ يَعۡلَمُونَ ٧٨ ﴾[6] وغيرها من الآيات كثير في هذا السياق، وعليه فلم يبق للإسلام مصدر صحيح غير القرآن الخاتم لكل هذه الكتب، الذي أنزل على محمد عليه السلام الرسول الخاتم للنبوات والرسالات، وشريعته الخاتمة للشرائع.

كما يغيب على هذه الدراسات التدقيق في تبّين معنى الإسلام الشامل وتقسيماته ما كان عامّا منه أو خاصّا، فإن كانت تُولي الإسلام الخاص – الاختياري- بالغ الانشغال فإن الإسلام العام – الاضطراري- لا يكاد يذكر رغم أنه يشغل الحيز الأكبر في عالم المخلوقات من جهة، واستناد الإسلام الخاص على الإسلام العام كاستناد العالم الخلوي على العالم الذري من جهة أخرى، ولاستنطاق قول الآيات القرآنية في هذه المسائل كلها يُشرع في تبين مفهوم الإسلام من خلال نصوصه وكذا علاقته بمسمى الأديان السماوية والإبراهيمية.

المطلب الأول: تعريف الإسلام:

أولا: الإسلام في اللغة:

الإسلام: هو الانقياد لأنه يَسْلم من الإباء والامتناع، وأصله من سَلِمَ السين واللام والميم: ومعظم بابه من الصحة والعافية[7]، والمسلم من انقاد لله وأطاعه، وصحت سريرته من الكفر، وعوفي من المعاصي، يقول تعالى: ﴿ إِلَّا مَنۡ أَتَى ٱللَّهَ بِقَلۡبٖ سَلِيمٖ ٨٩ ﴾[8]، ومن صار مسلما فقد أسلم، فالإسلام هو العافية الأصلية من كل رفض.

ثانيا: الإسلام في الاصطلاح:

التعريف الاصطلاحي للإسلام يسلك مسارين الأول بتعريفه هو ذاته، والمسار الآخر بتعريف المصطلحات الشرعية النائبة عنه كالإيمان والعبادة...، إذ الإسلام هو الإيمان والعبادة... في الاصطلاح الشرعي حيث تحل هذه المفردات محله في الخطاب القرآني ويراد بها الإسلام لذلك يقول الرازي في الإيمان مثلا: في عرف الشرع الإسلام هو الإيمان[9]، فالإسلام والإيمان والعبودية... كلها مستغرق لما تُعلق بأعمال العقل والقلب والجوارح.

يُعرّف الإسلام بأنه: الانقياد لأحكام الدين ظاهرا وباطنا[10] أي الإقرار والتلفظ والعقد والتصديق والعمل والتسليم في ظاهر الإنسان من ممارسة سلوكية وفي باطنه من تصور فكري ومعتقد قلبي. وهذه هي العناصر المؤلفة للإيمان إذ يُعرف بأنه: إقرار باللسان، وتصديق بالجنان، وعمل بالأركان[11]، وهو مذهب ابن قتيبة حيث يرى أن الإيمان لفظ باللسان وعقد بالقلب واستعمال للجوارح [12]. فأبعاد الإنسان الظاهرة والباطنة تؤدي الدور

الموكل إليها لتحقق معاني الإسلام والإيمان والعبودية...، يقول ابن القيم: العبودية منقسمة على القلب واللسان والجوارح وعلى كل منها عبودية تخصه[13].

إن إطلاق الإسلام له عمومان وخصوصان، فأما العموم والخصوص الأولان منهما، فباعتبار الإنسان المسلم، حيث يكون عاما في شموليته لأعماله الضامرة والظاهرة، وهو بهذا يتشارك الإطلاق مع باقي الاصطلاحات الرديفة كالدين والملة والشريعة والمنهاج والإيمان والعبادة...، ويكون مخصوصا إذا قُصر على الأعمال الظاهرة فقط، وهنا يشترك مع الشريعة والمنهاج والملة، في المقابل تطلق العقيدة والإيمان والإحسان ... على الأعمال الضامرة، وأما العموم والخصوص الآخران فهما أوسع لأن اعتبارهما قائم على أفعال المخلوقات كلها، فالإسلام العام ما كان اضطراريا والإسلام الخاص ما كان اختياريا.

ويمكن استخلاص تعريف للإسلام بالاعتبار الثاني – وهو غير بعيد عن تعريفه اللغوي– أي باعتبار المخلوقات كافة فيمكن تعريفه بأنه: **العافية الأصلية من أي رفض أو امتناع عن أمر الله اضطرارا أو اختيارا القارة في كل مخلوق**، والتعريف الخاص للإسلام المتعلق بالإنسان الأكثر تدقيقا لمعرفة ما يتألف منه كَيْفُه هو: **الانقياد لأحكام الله ظاهرا وباطنا**.

بناءا على التعريفات السابقة يمكن القول أن الإسلام في حق البشر لا يتحقق إلا باستيفاء ممارسته على مستويات ثلاث، الأول المستوى المعرفي العقلاني التصوري، والثاني الاستقرار والرسوخ والعقد القلبي، والثالث الاستجابة الجوارحية، والإخلال بأحد هذه المستويات يورث صاحبه التقليد من غير بيان وهو إسلام بَخْتي، أو نفاقا: وهو إسلام في الظاهر دون الباطن، أو فسوقا: وهو إسلام في الباطن دون الظاهر، أو كفرا يخلو منها جميعا، يقول الجرجاني: قيل من شهد وعمل ولم يعتقد فهو منافق، ومن شهد ولم يعمل واعتقد فهو فاسق، ومن أخل بالشهادة فهو كافر[14]، والإخلال بها يكون بإسقاط ركيزة من مرتكزات الإيمان كإشراك مع الله أحدا، أو إنكار ليوم الحساب، أو جحود رسالة نبي من أنبيائه وإخراج رسول من الرسل من هذه الأسرة الرّسالية وفي مقدمتهم خاتمهم محمد عليه السلام،

أو القول بالدهرية...، ويسمى أتباع الإسلام المسلمين والمؤمنين، ويتحقق فيهم هذا الوصف ما اتبعوا الرسول المبعوث فيهم وتصديق ما عُلم مجيؤه به ضرورة.

المطلب الثاني: علاقة الإسلام بالإيمان:

إطلاق الإسلام والإيمان في القرآن أغلبه واحد جامع لظاهر الإنسان وباطنه، من ذلك قوله تعالى: ﴿ وَمَن يَبْتَغِ غَيْرَ ٱلْإِسْلَٰمِ دِينًا فَلَن يُقْبَلَ مِنْهُ ﴾ [15]، فلا يمكن قصر الإسلام في الآية على أعمال الجوارح دون أعمال القلوب، يقول ابن تيمية: فبين أن الدين الذي رضيه ويقبله من عباده هو الإسلام، ولا يكون الدين في محل الرضى والقبول إلا بانضمام التصديق إلى العمل[16]، وقوله أيضا: ﴿ وَلَا تَنكِحُواْ ٱلْمُشْرِكَٰتِ حَتَّىٰ يُؤْمِنَّ ﴾ [17] فإذا اختص الإيمان هنا بمسائل قلبية فيستحيل معرفة إيمانهن وهو مطالبة بمحال، لأن الله هو المطلع على السرائر، فكان المقصود إذا هنا أن الإيمان المطلوب هو ما يظهر للناس من انقياد لهن في ظاهرن، يقول الرازي: والإيمان الذي يمكن إدارة الحكم عليه هو الإقرار الظاهر، فعلى هذا الإسلام والإيمان تارة يعتبران في الظاهر وتارة في الحقيقة[18].

كما ورد في القرآن استعمال تَخْصِيصِي للإسلام والإيمان، حيث أطلق الأول على الأعمال الظاهرة، والآخر على الأعمال الباطنة الضامرة، من ذلك قوله تعالى: ﴿ قَالَتِ ٱلْأَعْرَابُ ءَامَنَّا ۖ قُل لَّمْ تُؤْمِنُواْ وَلَٰكِن قُولُوٓاْ أَسْلَمْنَا وَلَمَّا يَدْخُلِ ٱلْإِيمَٰنُ فِى قُلُوبِكُمْ ۖ ﴾ [19]، وفي السنّة من حديث عمر تجزئة لدين الله الإسلام إلى ثلاثة مستويات إلى إسلام أي شريعة، وإيمان أي عقيدة، وإحسان أي تزكية وما ذلك إلا لأغراض تعليمية، يقول ابن عاشور: أو التفكيك في تصوير الماهية عند التعليم لحقائق المعاني الشرعية أو اللغوية كما وقع في حديث جبريل من ذكر لمعنى الإيمان والإسلام والإحسان[20].

المطلب الثالث: علاقة الإسلام باصطلاح الأديان السَّماوية والإبراهيمية:

الأديان السّماوية ويرادفها إطلاق الأديان الإبراهيمة يقصد به الأديان الثلاثة والتي هي: الإسلام واليهودية والنصرانية، وتسمى بالسماوية باعتبار أن مصدرها السماء، وإبراهيمية باعتبار أنها تنتهي لإبراهيم عليه السلام، وقد أخذ الاسمان حيزا تداوليا كبيرا، وشيوعا في الوقت الراهن في ظل نداءات التلاقي بين الأديان وتقاربها.

لا توجد صلة بين الدين الإسلامي – اسما، وعقيدة، وشريعة، وكتبا، ورسلا– وبين هذه المصطلحات ولا يمكن أن تستوعبه أو تعبر عنه، ذلك أنه يأبى الانتساب إلا لله عز وجل مصداقا لقوله تعالى: ﴿ إِنَّ ٱلدِّينَ عِندَ ٱللَّهِ ٱلۡإِسۡلَٰمُۗ ﴾[21]، وقوله: ﴿ هُوَ سَمَّىٰكُمُ ٱلۡمُسۡلِمِينَ مِن قَبۡلُ ﴾[22]، فلا يصح بوجه نسبته إلى إحدى المخلوقات سواء كانت سماء أو بشرا أو مكانا... ويمتنع عنه النِّسب الشخصانية والعرقية والقبلية...، إنما ينسب لذات الله تعالى فقط كونه منزل من لدنه، وهو من سمَّى حزبه بالمسلمين من المخبتين وعباده المؤمنين الذين استجابوا وقبلوا واتبعوا دعوته وميزهم به عن من خالفوها وأعرضوا عنها من الكافرين على مر تاريخ الإنسان، وفقا لما جاء في القرآن الكريم وعلى لسان الأنبياء عليهم السلام، جاء في التفسير الكبير في تفسير الآية: روعى عطاء عن ابن عباس رضي الله عنهما أنه قال: إن الله سماكم المسلمين من قبل أي: في كل الكتب[23]، ولا يمكن قصر هذا الاسم على أتباع النبي محمد ﷺ دون غيره من الأنبياء والرسل وأتباعهم قبله لتصريحهم بإسلامهم تصريحا لا غبار عليه، وكذا أن الأمة الإسلامية أمة واحدة لا تتعدد قال تعالى: ﴿إِنَّ هَٰذِهِۦٓ أُمَّتُكُمۡ أُمَّةٗ وَٰحِدَةٗ وَأَنَا۠ رَبُّكُمۡ فَٱعۡبُدُونِ ٩٢﴾[24] فختم بهذه الآية بعدما ذكر جُل الأنبياء والرسل الوارد ذكرهم في القرآن الكريم فذكر: نوح، إدريس، إبراهيم، لوطا، إسماعيل، إسحاق، يعقوب، موسى، هارون، داود، سليمان، أيوب، وذو الكفل، وذو النون "يونس"، زكريا، يحي، والتي أحصنت فرجها " مريم عليهم السلام.

إن الإسلام يُنتَسَب إليه ولا يَنْتَسِب لأحد إلا لله عز وجل بما في ذلك الأنبياء والرسل عليهم الصلاة والسلام، ومن يذهب مذهب العرقية في نسبة الإسلام للّنبي إبراهيم عليه السلام يخالف هدي القرآن الكريم فالإسلام في عالم الإنسان لا يبدأ مع إبراهيم عليه السلام ولم ينته معه، فهو دعوة الأنبياء والرسل قبله ومن بعده، وما إبراهيم عليه السلام إلا رسول من رسل الإسلام قد خلت من قبله الرسل وتلته كل منهم دعى الله أن يكون من المسلمين ومن أهل الإسلام، فدعى قومه إليه وأوصى بنيه التمسك به من بعده كما أوصى به غيره من الأنبياء قال تعالى: ﴿ وَوَصَّىٰ بِهَآ إِبۡرَٰهِـۧمُ بَنِيهِ وَيَعۡقُوبُ يَٰبَنِيَّ إِنَّ ٱللَّهَ ٱصۡطَفَىٰ لَكُمُ ٱلدِّينَ فَلَا تَمُوتُنَّ إِلَّا وَأَنتُم مُّسۡلِمُونَ ١٣٢ ﴾[25]، كما ودعى إبراهيم الله أن يجعل من ذريته أمة مسلمة كما

دعى غيره من الأنبياء قال تعالى على لسان إبراهيم وإسماعيل عليهما السلام: ﴿ رَبَّنَا وَٱجْعَلْنَا مُسْلِمَيْنِ لَكَ وَمِن ذُرِّيَّتِنَآ أُمَّةً مُّسْلِمَةً لَّكَ ﴾[26].

أما ذكر القرآن الكريم -كتاب الإسلام الخاتم- لاسم اليهود والنصارى فلا يمكن حملهما إلا على محملهما اللغوي على غرار المهاجرين والأنصار، حيث نقلت الدلالة اللغوية لتصير علما على جماعة معينة محدودة الزمان والمكان والاستعمال لا تتعداهم إلى غيرهم، فاستعمال المهاجرين خاص بمن هاجر مع النبي محمد صلى الله عليه وسلم من مكة إلى المدينة، والأنصار خاص بمن نصره من أهل يثرب أوسا وخزرجا بعدما خذله قومه، كذلك استعمال اليهود فهو خاص بمن هاد وتاب عن عبادة العجل زمن النبي موسى عليه السلام، والنصارى خاص بالجماعة التي نصرت المسيح عليه السلام زمن دعوته، والإسلام يجمع كل هؤلاء.

أما من يذهب مذهب العرقية والمكانية والشخصانية في تحري دلالات اليهود والنصارى لن يبلغه ذلك خلق لحمة بينها وبين النبي إبراهيم عليه السلام لأن كل ذلك كان تاليا له ولاحقا به بقرون قال تعالى: ﴿ يَٰٓأَهْلَ ٱلْكِتَٰبِ لِمَ تُحَآجُّونَ فِىٓ إِبْرَٰهِيمَ وَمَآ أُنزِلَتِ ٱلتَّوْرَىٰةُ وَٱلْإِنجِيلُ إِلَّا مِنۢ بَعْدِهِۦٓ ۚ أَفَلَا تَعْقِلُونَ ﴿٦٥﴾ ﴾[27]، وقوله: ﴿ مَا كَانَ إِبْرَٰهِيمُ يَهُودِيًّا وَلَا نَصْرَانِيًّا وَلَٰكِن كَانَ حَنِيفًا مُّسْلِمًا ﴾[28]، كما أن هذا المذهب في التعليل يفضى لإشكالات عدة، من ذلك أن عَلَمَ اليهود لمن ينسبه ليهوذا ابن يعقوب يفتح المجال للتساؤل لَمَ لمْ ينسبوا ليعقوب نفسه أو أحد أبنائه الآخرين على غرار يوسف نظرا لمكانته وفضله على نجاة أسرته من القحط؟ أو ينسبوا لموسى صاحب الشريعة ونجمها ومنجي قومه من فرعون؟ والمسيحية المنسوبة للنبي عيسى المسيح عليه السلام لَمَ لمْ يعرف بها الجيل الأول من أتباعه وظهرت متأخرة عنهم وهم الجيل الذهبي؟ وكذا النصرانية نسبة إلى مدينة الناصرة أيهما استعار التسمية من الآخر المدينة أم حدث الانتصار للمسيح عليه السلام؟ وهلم جرا.

المبحث الثاني: مراتب الإسلام:

استوفى القرآن عديد آيات ناصّة على أن الدين الذي أذن الخالق به لخلقه إنما هو دين الإسلام اضطرارا واختيارا من ذلك قول الخالق سبحانه﴿ إِنَّ ٱلدِّينَ عِندَ ٱللَّهِ ٱلۡإِسۡلَٰمُۗ ﴾[29] والعندية هذه متعديّة للمخلوقية بكل أنواعها، شاملة لها، الحية منها والجامدة، شهدها الإنسان أم غابت عنه، علمها أو جهلها، ومستوعبة للزّمانية والمكانية والتاريخية والدّارية الأولى والأخرى، يقول ابن القيم: الإسلام دين أهل السماوات ودين أهل التوحيد من أهل الأرض، لا يقبل الله من أحد دينا سواه[30]، ويقول ابن كثير في تفسير الآية: إخبار من الله تعالى بأنه لا دين عنده يقبله من أحد سوى الإسلام، وهو اتباع الرسل فيما بعثهم الله به في كل حين، حتى ختموا بمحمد[31]، وجاء في القرآن أيضا قوله عزوجل: ﴿ وَمَن يَبۡتَغِ غَيۡرَ ٱلۡإِسۡلَٰمِ دِينٗا فَلَن يُقۡبَلَ مِنۡهُ وَهُوَ فِي ٱلۡأٓخِرَةِ مِنَ ٱلۡخَٰسِرِينَ ﴿٨٥﴾ ﴾[32] والابتغاء هنا أن يريد غير دين الله الذي هو الإسلام، وليس بعد دين الإسلام إلا دين الكفر وإن تلونت أسماؤه، والابتغاء تعبير عن التكليف الاختياري الذي لم يُتح إلا لمخلوقين هما الإنسان والجان في حدود المعلوم من القرآن، ويسند هذا قوله تعالى: ﴿ أَفَغَيۡرَ دِينِ ٱللَّهِ يَبۡغُونَ وَلَهُۥٓ أَسۡلَمَ مَن فِي ٱلسَّمَٰوَٰتِ وَٱلۡأَرۡضِ طَوۡعٗا وَكَرۡهٗا ﴾[33] فهو إنكار بيّن على من سلك غير طريق الإسلام، يقول ابن كثير في تفسيره: يقول تعالى منكرا على من أراد دينا سوى دين الله الذي أنزل به كتبه وأرسل به رسله وهو عبادته وحده لا شريك له[34]، فمن أراد غير الإسلام دينا من البشر والجن فقد حاد عن الأصل والجبلة وانحرف عنها، وضل سبيلها ليسلك طريق دين الكفر ويختاره، وهو أمر يستوجب التوبيخ والعقاب لشناعة هذا الاختيار الطارئ، والشذوذ عن باقي المخلوقات الماكثة على دينها الإسلامي، الدين المصطفى من الله ذاته لخلقه يقول على لسان إسرائيل عليه السلام: ﴿ وَوَصَّىٰ بِهَآ إِبۡرَٰهِـۧمُ بَنِيهِ وَيَعۡقُوبُ يَٰبَنِيَّ إِنَّ ٱللَّهَ ٱصۡطَفَىٰ لَكُمُ ٱلدِّينَ فَلَا تَمُوتُنَّ إِلَّا وَأَنتُم مُّسۡلِمُونَ ﴿١٣٢﴾ ﴾[35]، وقوله تعالى مخاطبا نبيه الخاتم محمد عليه الصلاة والسلام: ﴿ وَرَأَيۡتَ ٱلنَّاسَ يَدۡخُلُونَ فِي دِينِ ٱللَّهِ أَفۡوَاجٗا ﴿٢﴾ ﴾[36] وما دينه سبحانه إلا الإسلام.

فالمتدبر لآيات القرآن الكريم والمتتبع لها أولا بأول يجدها قد أسفرت لكل قارئ إسفار بيان ووضوح أن الله الخالق لكل ما سواه قد ارتضى دينه الإسلامي لهذا الخلق على سبيل الجبلة، وذلك من ناحيتين الأولى إسلام عام وهو ما تعلق بالاضطرار سمته الفطرية والمحضية، وقد نيط بربوبيته تعالى وألوهيته، فكل خلقه لا يخرجون عن ملكه وقهره وسننه الخلقية من جهة، كما أنهم له عابدون عبودية اضطرار من جهة أخرى، وللثّقلين نصيب من هذه العبودية ويتشاركونها مع باقي الكائنات من حيثية عبودية الجانب الذري والخلوي فيهما، إلا أنهما استخلصا زيادة على ذلك إسلاما مميّزا وهو ما تعلق بالاختيار في حالتيهما الراشدة، أي عند اشتداد الاستعداد الشهواني[37]، واجتماع القدرة العقلية والأهوائية ونضجهما، وانطلاق تنافسهما وتنازعهما بين عقل مُلجم للشهوات وهوى مُفحش فيها، وليس للإنسان إلا أن يختار بين عطايا الإلجام أو بلايا الفُحش.

إن الإسلام ليس على مستوى واحد على حد الإشارات الواردة في القرآن الكريم، وفهم هذه الإشارات لا يتطلب بالغ النظر والتدقيق، فمنطوقها يجعل من الإسلام مستويين اثنين عام وخاص، وهذا التقسيم ذكره ابن القيم في حديثه على أنواع العبادة والقنوت والسجود لذلك لابد من الإشارة إليه حيث يقول: ونظير انقسام العبودية إلى خاصة وعامة انقسام القنوت إلى خاص وعام والسجود كذلك[38]، فكل من العبادة والقنوت والسجود تحتمل العموم والخصوص ويصدق هذا التقسيم على الإسلام أيضا لسببين الأول الصريح نصا كما سيأتي بيانه، والآخر الضمني أو المفهوم فما الإسلام إلا عبادة وقنوت وسجود، حيث تشترك هذه المفردات في الاصطلاح وتترادف، فكلها بمعنى الاخبات لله والذل والخضوع له، والاستجابة لأمره والتوقف عند زجره، والإسلام لا يزيد على هذا.

وملخص تقسيم ابن القيم للعبادة والسجود والقنوت إلى عام وخاص قوله: العبودية العامة عبودية أهل السموات والأرض كلهم لله، برهم وفاجرهم، مؤمنهم وكافرهم، فهذه عبودية القهر والملك قال تعالى: ﴿ إِن كُلُّ مَن فِي ٱلسَّمَٰوَٰتِ وَٱلۡأَرۡضِ إِلَّآ ءَاتِي ٱلرَّحۡمَٰنِ عَبۡدٗا ٩٣ ﴾[39]، وقال في القنوت العام: ﴿ بَل لَّهُۥ مَا فِي ٱلسَّمَٰوَٰتِ وَٱلۡأَرۡضِۖ كُلّٞ لَّهُۥ قَٰنِتُونَ ١١٦ ﴾[40] أي خاضعون أذلاء، وقال في السجود العام: ﴿ وَلِلَّهِ يَسۡجُدُ مَن فِي ٱلسَّمَٰوَٰتِ وَٱلۡأَرۡضِ طَوۡعٗا وَكَرۡهٗا وَظِلَٰلُهُم بِٱلۡغُدُوِّ وَٱلۡأٓصَالِ ۩ ١٥ ﴾[41] ولهذا كان هذا السجود الكره غير السجود المذكور في قوله:

﴿ أَلَمْ تَرَ أَنَّ ٱللَّهَ يَسْجُدُ لَهُۥ مَن فِي ٱلسَّمَٰوَٰتِ وَمَن فِي ٱلْأَرْضِ وَٱلشَّمْسُ وَٱلْقَمَرُ وَٱلنُّجُومُ وَٱلْجِبَالُ وَٱلشَّجَرُ وَٱلدَّوَآبُّ وَكَثِيرٌ مِّنَ ٱلنَّاسِ ﴾ [42] فخص بالسجود هنا كثيرا من الناس وعمهم بالسجود في سورة النحل: ﴿ وَلِلَّهِ يَسْجُدُ مَا فِي ٱلسَّمَٰوَٰتِ وَمَا فِي ٱلْأَرْضِ مِن دَآبَّةٍ وَٱلْمَلَٰٓئِكَةُ وَهُمْ لَا يَسْتَكْبِرُونَ ﴿٤٩﴾ ﴾ [43] وهو سجود الذل والقهر والخضوع، فكل أحد خاضع لربوبيته، ذليل لعزته، مقهور تحت سلطانه تعالى[44]، أما النوع الثاني العبادة الخاصة فهي عبودية الطاعة والمحبة، واتباع الأوامر قال تعالى: ﴿ يَٰعِبَادِ لَا خَوْفٌ عَلَيْكُمُ ٱلْيَوْمَ وَلَآ أَنتُمْ تَحْزَنُونَ ﴿٦٨﴾ ﴾ [45] فالخلق كلهم عبيد ربوبيته، وأهل طاعته وولايته هم عبيد إلهيته[46]، وقال تعالى في القنوت الخاص في حق مريم: ﴿ وَكَانَتْ مِنَ ٱلْقَٰنِتِينَ ﴿١٢﴾ ﴾ [47]، وقال في السجود الخاص: ﴿ إِذَا تُتْلَىٰ عَلَيْهِمْ ءَايَٰتُ ٱلرَّحْمَٰنِ خَرُّواْ سُجَّدًا وَبُكِيًّا ۩ ﴿٥٨﴾ ﴾ [48].

إن تقسيم ابن القيم للعبادة والقنوت والسجود قائم على التمييز بين ما كان منها قهريا أي عاما في حق المخلوقات، وما كان منها طاعة ومحبة أي خاصا، أما التقسيم الذي سيُعمل عليه في الإسلام لا يبعد عن تصنيف ابن القيم عدا في تدقيق الاصطلاح وبعض الفروق الرفيعة التي ستعلم في حينها، فما اصطلح عليه ابن القيم بالقهري العام يطلق عليه في هذه القراءة بالاضطراري، وما اصطلح عليه بالمحبة والطاعة الخاصة يطلق عليه الاختياري.

المطلب الأول: الإسلام الاضطراري:

الإسلام الاضطراري هو سنن الله وأحكامه التكوينية والتعبدية المشتركة بين المخلوقات كلها بلا استثناء، حيث تجري عليها هذه السنن بالغة التصميم على درجة واحدة، أما السنن التكوينية فهي كل القوانين المسطورة التي تسير وفقها المخلوقات من غير إرادة منها بالكليّة، ولا تتحكم من ذلك في شيء، مثل النشوء والفناء والحياة والموت وما بينهما من تكاثر وتطور ونمو، وتفاوتها في مهامها وغاياتها الوجودية، ويوصف هذا الشق بالربوبية، يقول البغوي: فكل له مطيعون في الحياة والبقاء والموت[49]، ويقول ابن تيمية: هو رب العالمين ومليكهم يصرفهم كيف شاء، وهو خالقهم كلهم وبارئهم وصورهم، وكل ما سواه مربوب مصنوع مفطور فقير محتاج معبد مقهور وهو الواحد القهار الخالق البارئ المصور[50]، أما السنن التعبدية في الإسلام الاضطراري فهي كذلك يغيب فيها أثر الاختيار، وتشمل كل

القوانين التعبدية العامة الخالية من أي تخيير بين السبيل الإلهي وسبل غيره، وما من مخلوق إلا وهو متعبد لله بهذا النوع من العبادة يقول ابن تيمية: المخلوقات جميعها متعبدة له التعبد العام[51]، فهذا النوع متعلق بشق الألوهية وهو في حق المخلوقات على نوعين يكون في حالها الكلية المركبة وكذا في حالتها الجزئية العناصرية حيث تكون طاعتها مطلقة واستسلامها كامل للخالق لا يصدر عنها معصية، كما هو الشأن بالنسبة للملائكة فهم يفعلون ما يؤمرون ويسجدون ويسبحون ولا يفترون، وكذا في شأن كل نام وجامد عدا الثقلان اللذان تصدق فيهما الطاعة المطلقة في شكلهما العناصري الذري والخلوي، لكن يتميزان بالاختيار في الحالة الكلية.

ومن الإشارات الواردة في القرآن في شأن الإسلام الاضطراري بصورتيه التكوينية والتعبدية نورد منها على سبيل المثال لا الحصر قوله تعالى: ﴿ ٱلۡحَمۡدُ لِلَّهِ رَبِّ ٱلۡعَٰلَمِينَ ۝٢﴾[52] والعالمين جمع العالم وهو كل موجود سوى الله وسبب تسمية هذا القسم بالعالم أن وجود كل شيء سوى الله يدل على وجود الله تعالى، فلهذا السبب سمي كل موجود سوى الله بأنه عالم[53]، فقد جمعت الآية بين السنن التكوينية والتعبدية التي عليها الخلق، فهو إلههم من حيث تعبدهم له، ومربوبهم لقضائه حوائجهم وتبليغهم أرزاقهم، يقول ابن تيمية: الله هو الإله المعبود فهذا الاسم أحق بالعبادة ... والرب هو المربي الخالق الرازق الناصر الهادي وهذا الاسم أحق باسم الاستعانة والمسألة[54]، ويقول أيضا: فالاسم الأول يتضمن غاية العبد ومصيره ومنتهاه، وما خلق له ما فيه صلاحه وكماله، وهو عبادة الله والاسم الثاني يتضمن خلق العبد ومبتداه، وهو أنه يربّه ويتولاه، مع أن الثاني يدخل في الأول دخول الربوبية في الإلهية، والربوبية تستلزم الألوهية أيضا[55]، وقوله: ﴿ وَلَهُۥ مَن فِي ٱلسَّمَٰوَٰتِ وَٱلۡأَرۡضِۖ كُلٌّ لَّهُۥ قَٰنِتُونَ ۝٢٦ ﴾[56] وكل تقتضي الإحاطة، وقانتون أي مطيعون مذللون مسخرون لما خلقوا له[57]، وقوله: ﴿ وَلِلَّهِ يَسۡجُدُ مَن فِي ٱلسَّمَٰوَٰتِ وَٱلۡأَرۡضِ طَوۡعٗا وَكَرۡهٗا ﴾[58]، وقوله أيضا: ﴿ تُسَبِّحُ لَهُ ٱلسَّمَٰوَٰتُ ٱلسَّبۡعُ وَٱلۡأَرۡضُ وَمَن فِيهِنَّۚ وَإِن مِّن شَيۡءٍ إِلَّا يُسَبِّحُ بِحَمۡدِهِۦ وَلَٰكِن لَّا تَفۡقَهُونَ تَسۡبِيحَهُمۡۚ إِنَّهُۥ كَانَ حَلِيمًا غَفُورٗا ۝٤٤ ﴾[59] والسجود والتسبيح صورتين تعبديتين، والآيتان تجزمان بفعل السجود والتسبيح من الخلق لخالقهم، وقد اختلف في هذا النوع التعبدي بين دلالة الكيف ودلالة الحال، فدلالة الكيف

إما فعل كالسجود وإما قول باللسان كالتسبيح ولا يكون هذا إلا للعاقل من إنسان وجن وملائكة، غير أن الآخرين مجهول كيفهما بالنسبة للإنسان وبالتالي استحالة الجزم بذلك، ثم إن الإنسان فيه غير العاقل كالمجنون والطفل وكما فيهم الكافر، ثم سجوده وتسبيحه منوط بعضوين منه هما الجبهة واللسان، ومن الناس من تعطل له العضوين كالأبكم والمقعد، وبالتالي فدلالة الكيف لا تبلغ مراد الآية الشامل لكل الخلق، فبوضع اعتبار العقل والفهم والإدراك والعضوية للتسبيح والسجود تخرج الكثير من المخلوقات من دائرة السجود والتسبيح وهذا تخصيص للآية، وعليه فالفهم على ظاهر النص والقول بدلالة الحال أقرب، أما الأخذ بظهار النص وهو أن التسبيح والسجود حاصل من المخلوقات على حقيقته ولكن لا نفقه كيفيه، يقول الطبري: وما من شيء من خلقه إلا يسبح بحمده[60]، ولكن لا تفقهون تسبيح ما عدا تسبيح من كان يسبح بمثل ألسنتكم[61]، وقال ابن تيمية: تسبيحه دلالته على صانعه فتوجب بذلك تسبيحا من غيره والصواب أن لها تسبيحا وسجودا بحسبها[62]، أما القول بدلالة الحال هو أن السجود والتسبيح يدلان على الانقياد والخضوع من جهة يقول الرازي: أما السجود عبارة عن الانقياد والخضوع وعدم الامتناع، وكل من في السموات والأرض ساجد لله بهذا المعنى، لأن قدرته ومشيئته نافذة في الكل[63]، ودلالتهما على الصانع وشهادتهما على وجوده ووحدانيته وتقديسه وعزته من جهة أخرى، قال الزمخشري: والمراد أنها تسبح له بلسان الحال حيث تدل على الصانع وعلى قدرته وحكمته، فكأنها تتعلق بذلك، وكأنها تنزه الله عزوجل مما لا يجوز عليه من الشركاء وغيرها[64]،وقال ابن تيمية: من لا يعقل فسجوده بيان أثر الصنعة فيه والخضوع الذي يدل على أنه مخلوق... كونها مصنوعة مخلوقة منقادة لمشيئة الله واختياره كما قالوا في تسبيحها مثل ذلك، وأنه شهادتها ودلالاتها على الخالق[65]، ومن يعقل فسجوده عبادة[66]، وقد أعلم الله بتسبيحها وإسلامها وقنوتها وسجودها لكنه أعلم أيضا أن فقه كيفية ذلك غير ممكن بالنسبة للبشر وأدوات معرفتهم.

المطلب الثاني: الإسلام الاختياري:

إن الإسلام الاختياري يزيد على الإسلام الاضطراري بدرجة، وهي استقلاله عنه بالقابلية الاختبارية، والتهيئة الابتلائية، والخطاب الإسلامي الاختباري موجه لمن كان حيا عاقلا مشتهيا، فشرط تحققه اجتماع القوتين العقلانية والأهوائية في الذات الواحدة، وهذين القوتين على أساسهما تكون الفتنة والتمحيص والتكليف والغربلة، وهو معلوم ومتحقق في حال أمتين من بين أمم الخلق على حد الإشارات الواردة في القرآن، وهذين الأمتين هما أمة الإنس والجان، وقد نجم عما أوتيتا من سانحة الاختيار المفاضلة، وعلى أساسه نيط التكليف ومفضياته الجزائية ثوابا وعقابا، ومقتضياتهما من جنة ونار، حيث يتحملان تبعات ما أوتيا من حرية الاختيار بين الفعل والترك، والطاعة والمعصية، والتصديق والتكذيب، وما يؤول إليه من جزاء يوم الحساب، ومن إشارات القرآن بهذا الخصوص في العالم الإنساني قوله تعالى: ﴿ إِنَّا هَدَيْنَٰهُ ٱلسَّبِيلَ إِمَّا شَاكِرًا وَإِمَّا كَفُورًا ۝٣ ﴾[67]، وقوله: ﴿وَهَدَيْنَٰهُ ٱلنَّجْدَيْنِ ۝١٠ ﴾[68]، وقوله أيضا: ﴿ وَنَفْسٍ وَمَا سَوَّىٰهَا ۝٧ فَأَلْهَمَهَا فُجُورَهَا وَتَقْوَىٰهَا ۝٨ قَدْ أَفْلَحَ مَن زَكَّىٰهَا ۝٩ وَقَدْ خَابَ مَن دَسَّىٰهَا ۝١٠﴾[69]، وأما بالنسبة للعالم الجانِّ فقوله فيه على لسانهم: ﴿ وَأَنَّا مِنَّا ٱلصَّٰلِحُونَ وَمِنَّا دُونَ ذَٰلِكَ كُنَّا طَرَآئِقَ قِدَدًا ۝١١ ﴾[70]، وقوله: ﴿ وَأَنَّا مِنَّا ٱلْمُسْلِمُونَ وَمِنَّا ٱلْقَٰسِطُونَ فَمَنْ أَسْلَمَ فَأُوْلَٰٓئِكَ تَحَرَّوْاْ رَشَدًا ۝١٤ وَأَمَّا ٱلْقَٰسِطُونَ فَكَانُواْ لِجَهَنَّمَ حَطَبًا ۝١٥ ﴾[71]، والمأمور به لكل من الإنس والجن معا إنما هو تغليب الخطاب العقلاني المهذب للنداء الشهواني والمعادي للخطاب الأهوائي وفق توجيهات الوحي الإلهي، ومن ثم الائتمار بأمره وتجنب زجره لتحقيق معنى العبودية، يقول تعالى: ﴿ وَمَا خَلَقْتُ ٱلْجِنَّ وَٱلْإِنسَ إِلَّا لِيَعْبُدُونِ ۝٥٦ ﴾[72]، ويتقيا سوء المنقلب، يقول تعالى: ﴿ يَٰمَعْشَرَ ٱلْجِنِّ وَٱلْإِنسِ أَلَمْ يَأْتِكُمْ رُسُلٌ مِّنكُمْ يَقُصُّونَ عَلَيْكُمْ ءَايَٰتِي وَيُنذِرُونَكُمْ لِقَآءَ يَوْمِكُمْ هَٰذَاۚ قَالُواْ شَهِدْنَا عَلَىٰٓ أَنفُسِنَاۖ وَغَرَّتْهُمُ ٱلْحَيَوٰةُ ٱلدُّنْيَا وَشَهِدُواْ عَلَىٰٓ أَنفُسِهِمْ أَنَّهُمْ كَانُواْ كَٰفِرِينَ ۝١٣٠ ﴾[73].

إن الإسلام الاضطراري والاختياري أو ما يعبر عنهما أحيانا بالإسلام العام والخاص قد اجتمعا معا في أمتي الإنسان والجان، من كلا الجانبين الربوبي والألوهي، في حين أن باقي الكائنات متحقق فيها المعنى الاضطراري من الإسلام فقط.

وكون الإنس والجان مختصان بالإسلام الاختياري، يعني أن لهما الحرية كلها في أن يمكثا على جبلتهما الإسلامية الـمُقرّة بتوحيد الخالق سجية ، إلى الإقرار بتوحيده من طريق النبوة، وبالتالي يوافقان ما هما عليه من الفطرة الأولى أي الإسلام الاضطراري، وإنماء إسلامهما الاختياري وتزكيته بهدي النبوة، وفي هذا تحقيق للإسلام على وجهه، أو أنهما ينتكسا بأن يختلفا على اضطراريتهما الإسلامية التي عليها كل الخلق، فيختارا الكفر ويتخذان منه دينا، فتتنافر ذاتهم وتضنك بين ما هم عليه من إسلام اضطراري أصلي شاهد، وكفر اختياري طارئ مشهود عليه.

إن محل الاختيار الاختباري التمحيصي هو الدار الأولى التي أعدت لهذا الغرض خصيصا، حيث يكون العمل على أحد السبيلين ولا جزاء فيها، فتقام الدلائل والآيات والحجج عقلا ونقلا، وتنقطع الأعذار، ويذاع الوعد والوعيد، ويتبين طريق الشقي والسعيد، بأسلوب الترغيب والتهديد، يكون المختار بين الإسلام والكفر من إنسان وجان في سعة من أمره ما كان حيا، حتى إذا بلغ مرحلة الانتقال وبلوغ الآجال من الدار الأولى للدار الآخرة يبطل الاختيار لزوال أسباب الاختبار، فترفع الحجب، وينقطع العمل والإنظار، وتُرى المقاعد من الجنة والنار، والدار الآخرة ليس للكفر فيها محل، فلا يبقى للكافر حينئذ إلا أن يسلم، وقد تبدّت له الحقيقة التي لم يعبأ بها وهو مُنظر، فيتجرعها مكرها ويقر حيث لا ينفعه إقراره، ثم يفضي الجميع إلى جزائه، فتنصب الموازين القسط، وتوفى كل نفس ما كسبت من خير فائزة بثواب الجنة، وإما ما حصدت من شر فتنقلب خاسرة باءت بعقاب النار.

المبحث الثالث: الإسلام والإنسان:

كان منطلق الإنسانية حسب الخبر القرآني برجل واحد اسمه آدم، ويَرفُق هذا الخبر كيفية إنشاء هذا الإنسان من طوره الذّري الجامد إلى طوره الخلوي الحي، فقوانين خلق الإنسان في الحياة الأولى الواردة فيه أربعة، استقل آدم بالقانون الأول المعجز والمؤسِّس، واستقلت زوجته بالقانون الثاني وكلاًّ من القانونين خال من الحمل الرّحمي وندوب الحبل السَّري وما يليه من مراحل الرضاعة والطفولة...وكأنهما وجدا إنسانين كاملين مسلمين متعلمين مكرمين جملة واحدة، وكان بنوهما كلهم وفق القانون الثالث القار المتعارف عليه بين البشر والناتج على القانونين السابقين الممهدين له عدا المسيح عليه السلام المنفرد بقانون رابع.

إن الجنة الدار الأولى لآدم وزوجه إنّما هي دار مثوبة وليست دار عمل على قول جمهور أهل التفسير، أي أنها دار الإسلام الاضطراري لا دار للإسلام الاختياري، لذلك لم تحتمل ما بدر من آدم وزوجه من معصية، فأخرجا منها لدار الاختبار والفتنة، وفي دار الاختبار هذه أنشآ أول أسرة إنسانية بزيجتهما، لتحيا على شريعة الإسلام ونُظمه، ويعلم كل فرد من هذه الأسرة أحكام الله المنظمة لعلاقاته مع الله ومع نفسه ومع غيره من بني جنسه والمخلوقات الأخرى، بوحي صريح وفهم من عقل صحيح قال تعالى: ﴿ قُلْنَا ٱهْبِطُواْ مِنْهَا جَمِيعًاۖ فَإِمَّا يَأْتِيَنَّكُم مِّنِّي هُدًى فَمَن تَبِعَ هُدَايَ فَلَا خَوْفٌ عَلَيْهِمْ وَلَا هُمْ يَحْزَنُونَ ﴿٣٨﴾ وَٱلَّذِينَ كَفَرُواْ وَكَذَّبُواْ بِـَٔايَٰتِنَآ أُوْلَٰٓئِكَ أَصْحَٰبُ ٱلنَّارِۖ هُمْ فِيهَا خَٰلِدُونَ ﴿٣٩﴾ ﴾[74] قال الزمخشري: يأتينكم مني هدى برسول أبعثه إليكم وكتاب أنزله عليكم[75]، وهذا ما كان حيث توالى بعث المرسلين تترا، وتنزيل الكتب تباعا، فما من أمة إنسانية وجدت على الأرض إلا وقد جاءها نذيرها يبين لها طريق النجاة والهداية وهو الإسلام، وطريق الهلاك والغواية وهو الكفر قال تعالى: ﴿ وَإِن مِّنْ أُمَّةٍ إِلَّا خَلَا فِيهَا نَذِيرٌ ﴿٢٤﴾ ﴾[76]، وليقوم الناس بالقسط ويحيون على العدل.

المطلب الأول: الأسرة الرّسالية أسرة واحدة:

إن الإسلام الاضطراري أمر تكويني في الإنسان يُعني بالجانب الخَلقي، أما الإسلام الاختياري فيُعنى بالجانب التشريعي الأخلاقي وهو المستهدف بالرّسالية، ومبدؤها في البشر كان مع والدهم الأول آدم عليه السلام الذي تشكلت منه ومن زوجه وبنيه الأمة البشرية الأولى والله يقول: ﴿ وَإِن مِّنۡ أُمَّةٍ إِلَّا خَلَا فِيهَا نَذِيرٞ ﴿٢٤﴾ ﴾[77]، ويقول في شأن آدم: ﴿ وَلَقَدۡ عَهِدۡنَآ إِلَىٰٓ ءَادَمَ مِن قَبۡلُ فَنَسِيَ وَلَمۡ نَجِدۡ لَهُۥ عَزۡمٗا ﴿١١٥﴾ ﴾[78] والعهد أمر من الله تعالى أو نهي منه[79]، وهذا تكليف يُعلم بتكليم من الله لأصفيائه من البشر على أوجه ثلاثة: ﴿ وَمَا كَانَ لِبَشَرٍ أَن يُكَلِّمَهُ ٱللَّهُ إِلَّا وَحۡيًا أَوۡ مِن وَرَآيِٕ حِجَابٍ أَوۡ يُرۡسِلَ رَسُولٗا فَيُوحِيَ بِإِذۡنِهِۦ مَا يَشَآءُۚ إِنَّهُۥ عَلِيٌّ حَكِيمٞ ﴿٥١﴾ ﴾[80] والتقدير وما صح أن يكلم أحدا إلا موحيا أو مسمعا من وراء حجاب أو مرسلا[81].

وآدم كلّمه الله في مواطن عدة في القرآن، وعهد إليه وكلفه هو وأهله ليعلموا مسلك عبادة الله في حياتهم الفردية والأسرية والمجتمعية بهدي من الله وعلى صراطه المستقيم ولتستبين طريق المجرمين، وليس في القرآن ذكر للشرائع الظاهرة أي العمليات لما سبق من الرسل عن الرسول الخاتم عليه السلام إلا ما نزر كالأمر بالصلاة والزكاة والصيام...لتبدل دقائقها من شرعة لأخرى ونسخها، وأما تفصيل الشرائع الضامرة أي العقائد فينضح بها كونها الأصل الثابت الذي يتشاركه رسل الإسلام كلهم، يقول ابن القيم: وجميع الرسل إنما دعوا إلى: ﴿ إِيَّاكَ نَعۡبُدُ وَإِيَّاكَ نَسۡتَعِينُ ﴿٥﴾ ﴾[82] فإنهم كلهم دعوا إلى توحيد الله وعبادته من أولهم إلى آخرهم[83]، وعليه يكون الثابت من الإسلام إنما هو العقديات والمتغير منه إنما هو العمليات.

إن دين الإسلام هو دين الله الذي عليه أنبياؤه وعباده المؤمنين كما ذكر الله في كتابه[84]، يقول ابن تيمية في تفسير قول تعالى: ﴿ إِنَّ ٱلدِّينَ عِندَ ٱللَّهِ ٱلۡإِسۡلَٰمُۗ ﴾[85] هو حُكم عام في الأولين والآخرين[86]، فما من نبي ولا رسول من أولهم إلى خاتمهم محمد عليه السلام إلا كانوا على الإسلام فلا يختص الإسلام بنبي دون آخر ولا بأمة دون سواها، بل أمة الإسلام أمة واحدة وأنبياؤها شتى يصدّق بعضهم بعضا، ويحيون ما اندرس من قيّمه، قال ابن تيمية في تفسير الآية أن الإسلام: لا يختص بمن بُعث إليه محمد عليه السلام[87]، أي لا يختص

الإسلام بأمة النبي الخاتم محمد عليه الصلاة والسلام بل هو دين من سبقه من إخوته من الأنبياء والمرسلين، وهو قول ابن القيم في تفسيره للآية: قد دل قوله تعالى على أنه دين أنبيائه ورسله وأتباعهم من أولهم إلى آخرهم، وأنه لم يكن لله قط ولا يكون له دين سواه[88]، لذلك مدار حديث الأنبياء كلهم في القرآن الكريم على أنهم يدينون بالإسلام، ويقرهم الله على ذلك إذ جعل من الأسرة النبوية وأتباعها أمة إسلامية واحدة متعبدة للإله الواحد فقال: ﴿ يَٰٓأَيُّهَا ٱلرُّسُلُ كُلُواْ مِنَ ٱلطَّيِّبَٰتِ وَٱعۡمَلُواْ صَٰلِحًاۖ إِنِّي بِمَا تَعۡمَلُونَ عَلِيمٞ ۝٥١ ﴾[89]، هذا في حق الرسل عامة، أما في حالهم المنفردة فذكر القرآن نُتفا مما قاله الأنبياء السابقين على الرسول الخاتم محمد عليه السلام بشأن إسلامهم، من ذلك على سبيل المثال لا الحصر ما قاله في شأن نوح عليه السلام: ﴿ وَأُمِرۡتُ أَنۡ أَكُونَ مِنَ ٱلۡمُسۡلِمِينَ ۝٧٢ ﴾[90]، وقوله في شأن إبراهيم وأولاده إسماعيل وإسحاق عليهم السلام حيث كانوا على دين الإسلام وذريتهم من بعدهم، فأوصى بعضهم إلى بعض به قال تعالى: ﴿ إِذۡ قَالَ لَهُۥ رَبُّهُۥٓ أَسۡلِمۡۖ قَالَ أَسۡلَمۡتُ لِرَبِّ ٱلۡعَٰلَمِينَ ۝١٣١ وَوَصَّىٰ بِهَآ إِبۡرَٰهِـۧمُ بَنِيهِ وَيَعۡقُوبُ يَٰبَنِيَّ إِنَّ ٱللَّهَ ٱصۡطَفَىٰ لَكُمُ ٱلدِّينَ فَلَا تَمُوتُنَّ إِلَّا وَأَنتُم مُّسۡلِمُونَ ۝١٣٢ أَمۡ كُنتُمۡ شُهَدَآءَ إِذۡ حَضَرَ يَعۡقُوبَ ٱلۡمَوۡتُ إِذۡ قَالَ لِبَنِيهِ مَا تَعۡبُدُونَ مِنۢ بَعۡدِيۖ قَالُواْ نَعۡبُدُ إِلَٰهَكَ وَإِلَٰهَ ءَابَآئِكَ إِبۡرَٰهِـۧمَ وَإِسۡمَٰعِيلَ وَإِسۡحَٰقَ إِلَٰهٗا وَٰحِدٗا وَنَحۡنُ لَهُۥ مُسۡلِمُونَ ۝١٣٣ ﴾[91]، وقول إبراهيم وإسماعيل: ﴿ رَبَّنَا وَٱجۡعَلۡنَا مُسۡلِمَيۡنِ لَكَ وَمِن ذُرِّيَّتِنَآ أُمَّةٗ مُّسۡلِمَةٗ لَّكَ ﴾[92]، وقول يوسف: ﴿ تَوَفَّنِي مُسۡلِمٗا وَأَلۡحِقۡنِي بِٱلصَّٰلِحِينَ ۝١٠١ ﴾[93]، ودعوة سليمان ملكة سبأ وقومها للإسلام في قوله: ﴿ أَلَّا تَعۡلُواْ عَلَيَّ وَأۡتُونِي مُسۡلِمِينَ ۝٣١ ﴾[94] ثم استجابة الملكة وقومها لهذه الدعوة حيث تقول: ﴿ قَالَتۡ رَبِّ إِنِّي ظَلَمۡتُ نَفۡسِي وَأَسۡلَمۡتُ مَعَ سُلَيۡمَٰنَ لِلَّهِ رَبِّ ٱلۡعَٰلَمِينَ ۝٤٤ ﴾[95]، وكذلك دعوة موسى الإسلامية في مصر فخاطب قومه بقوله: ﴿ وَقَالَ مُوسَىٰ يَٰقَوۡمِ إِن كُنتُمۡ ءَامَنتُم بِٱللَّهِ فَعَلَيۡهِ تَوَكَّلُوٓاْ إِن كُنتُم مُّسۡلِمِينَ ۝٨٤ ﴾[96]، وقول سحرة فرعون ردا على وعيده بعد أن استجابوا لدعوة موسى للإسلام: ﴿ وَمَا تَنقِمُ مِنَّآ إِلَّآ أَنۡ ءَامَنَّا بِـَٔايَٰتِ رَبِّنَا لَمَّا جَآءَتۡنَاۚ رَبَّنَآ أَفۡرِغۡ عَلَيۡنَا صَبۡرٗا وَتَوَفَّنَا مُسۡلِمِينَ ۝١٢٦ ﴾[97]، ثم شهادة فرعون نفسه التي فات أوانها يقول تعالى في شأنه: ﴿ حَتَّىٰٓ إِذَآ أَدۡرَكَهُ ٱلۡغَرَقُ قَالَ ءَامَنتُ أَنَّهُۥ لَآ إِلَٰهَ إِلَّا ٱلَّذِيٓ ءَامَنَتۡ بِهِۦ بَنُوٓاْ إِسۡرَٰٓءِيلَ وَأَنَا۠ مِنَ ٱلۡمُسۡلِمِينَ ۝٩٠ ﴾[98]،

وكذلك قول عيسى والحواريون: ﴿ فَلَمَّآ أَحَسَّ عِيسَىٰ مِنۡهُمُ ٱلۡكُفۡرَ قَالَ مَنۡ أَنصَارِيٓ إِلَى ٱللَّهِۖ قَالَ ٱلۡحَوَارِيُّونَ نَحۡنُ أَنصَارُ ٱللَّهِ ءَامَنَّا بِٱللَّهِ وَٱشۡهَدۡ بِأَنَّا مُسۡلِمُونَ ﴿٥٢﴾ ﴾[99]، وقد كان بنو إسرائيل مسلمين على شريعة الأنبياء قبل المسيح عليه السلام لكنهم كفروا لما جحدوا نبوته، وخانوا الميثاق الإسلامي وعهده، المبرم بين الله وأنبيائه القاضي بأن يُصدق النبي المبتعث تاليا ونُصرته، ليعضض كل هذا شهادة الرسول الخاتم محمد عليه السلام وإتباعه بخطاب الله له: ﴿ قُلۡ ءَامَنَّا بِٱللَّهِ وَمَآ أُنزِلَ عَلَيۡنَا وَمَآ أُنزِلَ عَلَىٰٓ إِبۡرَٰهِيمَ وَإِسۡمَٰعِيلَ وَإِسۡحَٰقَ وَيَعۡقُوبَ وَٱلۡأَسۡبَاطِ وَمَآ أُوتِيَ مُوسَىٰ وَعِيسَىٰ وَٱلنَّبِيُّونَ مِن رَّبِّهِمۡ لَا نُفَرِّقُ بَيۡنَ أَحَدٖ مِّنۡهُمۡ وَنَحۡنُ لَهُۥ مُسۡلِمُونَ ﴿٨٤﴾ ﴾[100]، ويستوفي دين الإسلام بنيانه في عالم الإنسان مع رسوله الخاتم محمد عليه السلام يقول تعالى: ﴿ ٱلۡيَوۡمَ أَكۡمَلۡتُ لَكُمۡ دِينَكُمۡ وَأَتۡمَمۡتُ عَلَيۡكُمۡ نِعۡمَتِي وَرَضِيتُ لَكُمُ ٱلۡإِسۡلَٰمَ دِينٗاۚ ﴾[101]، ولم يكتف القرآن الكريم بالشهادات الجازمة على أن الإسلام دين الأنبياء كلهم في الحياة الأولى، بل أردفها بشهادات تكون في الحياة الأخرى، من ذلك الحسرة غير المنقطعة التي تحل بالكافرين وتتملكهم يوم القيامة على تفريطهم في دين الإسلام ومعاداة أهله من الأنبياء وأتباعهم في الحياة الدنيا يقول تعالى: ﴿ رُّبَمَا يَوَدُّ ٱلَّذِينَ كَفَرُواْ لَوۡ كَانُواْ مُسۡلِمِينَ ﴿٢﴾ ﴾[102]، وكان قد أنذرهم قبل ذلك في قوله: ﴿ وَأَنذِرِ ٱلنَّاسَ يَوۡمَ يَأۡتِيهِمُ ٱلۡعَذَابُ فَيَقُولُ ٱلَّذِينَ ظَلَمُواْ رَبَّنَآ أَخِّرۡنَآ إِلَىٰٓ أَجَلٖ قَرِيبٖ نُّجِبۡ دَعۡوَتَكَ وَنَتَّبِعِ ٱلرُّسُلَۗ أَوَلَمۡ تَكُونُوٓاْ أَقۡسَمۡتُم مِّن قَبۡلُ مَا لَكُم مِّن زَوَالٖ ﴿٤٤﴾ ﴾[103]، وكما أن دين الإسلام الذي دعى إليه الأنبياء والرسل جميعهم دين واحد، كذلك دين الكفر الذي حذروا منه دين واحد، سواء كان تكذيب بالكلّية كحال الدهريين، أو كان إلحادا وشركا، أو إخلال بأحد أسس الإسلام وقوانينه، كالتفريق بين الأسرة الرسالية مثلا بحيث يُصدّق بعض الرسل ويُكذّب بعضهم عليهم السلام جميعا.

المطلب الثاني: الأمة الإسلامية أمة واحدة:

إن الأسرة النبوية والرسالية دينها واحد وهو الإسلام، وإلهها واحد هو الله رب العالمين، فما من أحد من أنبيائه إلا كان مسلما داعيا للإسلام يقول تعالى: ﴿ فَإِلَٰهُكُمۡ إِلَٰهٞ وَٰحِدٞ فَلَهُۥٓ أَسۡلِمُواْۗ ﴾[104]، والمرسلين مصدق بعضهم لبعض ناصر له، فما من نبي إلا وهو مصدق لمن قبله مؤيد لما بعده مُوفٍّ بالعهد المبرم بين الله ورسله في قول تعالى:

﴿ وَإِذۡ أَخَذَ ٱللَّهُ مِيثَٰقَ ٱلنَّبِيِّـۧنَ لَمَآ ءَاتَيۡتُكُم مِّن كِتَٰبٖ وَحِكۡمَةٖ ثُمَّ جَآءَكُمۡ رَسُولٞ مُّصَدِّقٞ لِّمَا مَعَكُمۡ لَتُؤۡمِنُنَّ بِهِۦ وَلَتَنصُرُنَّهُۥۚ قَالَ ءَأَقۡرَرۡتُمۡ وَأَخَذۡتُمۡ عَلَىٰ ذَٰلِكُمۡ إِصۡرِيۖ قَالُوٓاْ أَقۡرَرۡنَاۚ قَالَ فَٱشۡهَدُواْ وَأَنَا۠ مَعَكُم مِّنَ ٱلشَّٰهِدِينَ ﴿٨١﴾ فَمَن تَوَلَّىٰ بَعۡدَ ذَٰلِكَ فَأُوْلَٰٓئِكَ هُمُ ٱلۡفَٰسِقُونَ ﴿٨٢﴾ ﴾[105]، ولكن كثير من الناس تولّوا بعد أنبيائهم ففسقوا وأخلوا بشريعة الإسلام التي جاء بها الأنبياء وخالفوهم، ونقضوا العهد من تصديق لرسول الإسلام الخاتم محمد عليه السلام ونصرته إلا ما نزر منهم، وتبقى شريعة محمد عليه السلام المهيمنة عما سبقها من الشرائع الإسلامية والناسخة لها هي الوحيدة الموفية بهذا العهد والمحافظة عليه إلى يوم القيامة يقول تعالى: ﴿ ءَامَنَ ٱلرَّسُولُ بِمَآ أُنزِلَ إِلَيۡهِ مِن رَّبِّهِۦ وَٱلۡمُؤۡمِنُونَۚ كُلٌّ ءَامَنَ بِٱللَّهِ وَمَلَٰٓئِكَتِهِۦ وَكُتُبِهِۦ وَرُسُلِهِۦ لَا نُفَرِّقُ بَيۡنَ أَحَدٖ مِّن رُّسُلِهِۦۚ ﴾[106]، فالأسرة الرسالية واحدة لا يُفرق بين أفرادها: هي عقيدة عُمدة في الشريعة الإسلامية، والإخلال بها إخلال بالإيمان كله.

إن أصل استمرارية الأمة الإسلامية خلال تاريخ الإنسان وحيوتها كامن في الإرسال المترابط لأفراد الأسرة النبوية، التي حافظت على حياة هذه الأمة وتجددها بما تعلمه للناس من الكتاب والحكمة، والإرسال المتواصل لهم جعل من هذه النبوات تتسم بالجزئية والمحدودية، حيث أنها قد تقتصر على معالجة قضية عقدية أو انحراف سلوكي شاع في أقوامهم خاصة، أو تخفيف أحكام شريعة نبي سابق أو تشديد فيها، كل هذا يسهم في إرساء إصلاحات اجتماعية وتقويم حياة الناس، وهذا قد يبرر الاختلاف الحاصل في بعض التشريعات والأحكام العملية من شريعة نبي لأخر بحسب اختلاف زمن النبوة، وقد أشار القرآن لهذا التطور الحاصل في التشريع العملي من ذلك قوله تعالى: ﴿ لِكُلّٖ جَعَلۡنَا مِنكُمۡ شِرۡعَةٗ وَمِنۡهَاجٗاۚ وَلَوۡ شَآءَ ٱللَّهُ لَجَعَلَكُمۡ أُمَّةٗ وَٰحِدَةٗ وَلَٰكِن لِّيَبۡلُوَكُمۡ فِي مَآ ءَاتَىٰكُمۡ ﴾[107]، وقوله: ﴿ وَلِكُلِّ أُمَّةٖ جَعَلۡنَا مَنسَكٗا لِّيَذۡكُرُواْ ٱسۡمَ ٱللَّهِ عَلَىٰ مَا رَزَقَهُم مِّنۢ بَهِيمَةِ ٱلۡأَنۡعَٰمِۗ ﴾[108]، فالله سبحانه ميز في الأحكام العملية بين الشرائع الإسلامية عبر تاريخ الإنسان بالنسخ والتوسيع والتضييق وغيرها، إلى أن شاء سبحانه أن يجعل للشرائع الإسلامية ختام واستقرار لأحكامها العملية الظاهرة كاستقرار أحكامها النظرية الضامرة، وكان ذلك مع خاتم السلسلة النبوية، ومنتهى الحلقات الإرسالية محمد عليه الصلاة والسلام، فكان لزاما أن تنطوي شريعته على

أوصاف خلت منها سابق الشرائع، فتزيد على المشترك بينها من عقائد وتصديق بعضها لبعض وشهادته، بأن تكون مهيمنة عليها، مستغرقة لها ومستوعبة، وأن تكون ناسخة لها وشاملة شمول أممي وعالمي وزماني ومكاني، إضافة إلى هذا أن تكون متجددة لا في أصولها بل فروعها، وهو تجدد قائم على الاجتهاد البشري والنظر، لا التكليم الرباني أو الخبر لانقطاع الوحي وختمه، وهي ميزة مفقودة في سابق الشرائع المُنتظرِة لورود الأخبار، والخاتمية في الديانة الإسلامية لها ثلاثة أوجه أساسية وهي الرسولية والكتابية والتشريعية، وقد كان الختم من نصيب النبي محمد عليه السلام، وكتابه القرآن الكريم، وشريعته السمحة، فلا يصح مطلقا أن يُتبع نبي وكتابه وشريعته بعد أن بُعث خاتم النبيين محمد عليه السلام وأذيع خبره واشتهر، وما كان لنبي إلا أن يتبعه إيفاءا بالعهد الإلهي والميثاق الذي واثق به أنبياءه من اتباع المرسل بعدهم وتصديقه ونصرته، ولو كان بعض من يزعم اتباع الرسالات الإسلامية الخالية كاليهود والنصارى حق الاتباع لأسلمت منذ زمن النبي محمد عليه السلام، ولكن هيهات لـِمَا حالت إليه شرائعهم وكتبهم من التحريف والتبديل، فلا بعض أتباع شريعة موسى أقروا بنبوة عيسى ولا بعض أتباع شريعة موسى وعيسى معا أقروا بنبوة محمد ﷺ.

إن الختم بالنبي محمد عليه السلام وما أنزل عليه من كتاب وشرع سد كل الطرق المبلغة للخالق إلا من طريقه على حد الميثاق الإلهي مع أنبيائه وعهده إليهم، يقول ابن كثير عن الخالق أنه: سد جميع الطرق إليه إلا من جهة محمد عليه السلام، فمن لقي الله بعد بعثة محمد عليه السلام بدين على غير شريعته، فليس بمتقبل[109]، كما قال تعالى: ﴿ وَمَن يَبۡتَغِ غَيۡرَ ٱلۡإِسۡلَٰمِ دِينٗا فَلَن يُقۡبَلَ مِنۡهُ وَهُوَ فِي ٱلۡأٓخِرَةِ مِنَ ٱلۡخَٰسِرِينَ ٨٥ ﴾[110]، والإسلام يُلزم من ادّعاه باتباع خاتم المرسلين محمد عليه السلام حسب العهد آنف الذكر بين الله وأنبيائه.

إن الاستمرار الفاعل للأمة الإسلامية نيط في مقدمته بالتواتر النبوي غير المنقطع، حيث أمّ الرسل مجتمعاتهم وقادوهم بنبوبتهم أحيانا وباجتماع النبوة والملك أحيانا أخرى فتعددت النماذج الإمامية ضمن الأسرة النبوية في شكلها لكنها واحدة في مضمونها، وأما الاستمرار الفاعل للأمة الإسلامية عند الختم بنبوة محمد عليه السلام فقد نيط بفتح الباب للاجتهاد، وبالقيام الدائم للدولة الإسلامية وفق الشروط الوحيية وعلى السنة النبوية المحمدية

الواضحة، لتزاول الأمة الإسلامية وحدها وتستأنف فاعليتها وتبعث قيمها، دون الحيد على منهج الحكم النبوي فالحيد عنه يفقد الأمة الدّفة فتلج معترك الفرقة والتبعية.

المطلب الثالث: من الخبر إلى النظر:

استمر تلاحق الأخبار الإلهية الهادية لآدم وبنيه من يوم خطابه تعالى لآدم وزوجه في قوله: ﴿قُلْنَا ٱهْبِطُواْ مِنْهَا جَمِيعًا فَإِمَّا يَأْتِيَنَّكُم مِّنِّي هُدًى فَمَن تَبِعَ هُدَايَ فَلَا خَوْفٌ عَلَيْهِمْ وَلَا هُمْ يَحْزَنُونَ ۝٣٨﴾[111]، إلى قوله تعالى مخاطبا خاتم الأنبياء والرسل محمد عليه السلام: ﴿ ٱلْيَوْمَ أَكْمَلْتُ لَكُمْ دِينَكُمْ وَأَتْمَمْتُ عَلَيْكُمْ نِعْمَتِي وَرَضِيتُ لَكُمُ ٱلْإِسْلَٰمَ دِينًا ﴾[112]، فرست مع الشريعة الخاتمة دعائم الإسلام الضامرة والظاهرة المحفوظة من النسخ والتغيير، ورسخت قواعده وأصوله وقوانينه وحيا منصوصا، ونصية الوحي القرآني مستوعبة لكل شؤون الإنسان وقضاياه في مبناها أو معناها إذا استند الأخير لنظر وقّاد مُؤسّس على الضوابط العلمية السليمة.

إن الخالق سبحانه عالم بحال البشر والتطورات المرافقة لصيرورتهم التاريخية والاجتماعية والسياسية والاقتصادية... لذلك كان يرفق رسالاته المتعاقبة في شقها العملي بأحكام موزونة ومناسبة لهؤلاء القوم أو أولئك على حسب حاجاتهم، وكذلك فعل سبحانه مع رسالته الخاتمة مع تركه باب النظر والارتياء والاجتهاد مواربا لذوي الأهلية من أتباع الشريعة الخاتمة بعد أن تم الوحي واكتمل الدين للبحث في المسائل الطارئة، والنوازل المستحدثة، ضمن شروط الوحي ومقاصده، ومعلوم أن الإيمان بخاتمية الرسالة ونهائيتها وانقطاع الخبر يستلزم تحضير مبادئ العمل على النظر وإرساء نظامه الدقيق، وهذا ما دعا إليه القرآن وما تفطن إليه علماء الإسلام خلال القرون الأولى، فعملوا على رسم منظومة علمية دقيقة للنظر في إطار مقاصد الوحي.

إن باب النظر الذي تركته الشريعة الخاتمة مواربا لطلب الحق والصواب من خلاله فيما عرض من نوازل قد يفضي للاختلاف بين أهل الإسلام، وهو أمر تحتمله الطبيعة البشرية بحسب الجهد المُستنفذ، فالناس يتمايزون بين مُحصل لهذه الآلة العلمية، ومن كان هذا قدْره فإنه يُعذر ويَعذر أمثاله إنْ جانب الهدف، ويرجع إلى الجادة دون مكابرة، وبين من

هو فاقد لآلة النظر أو أحد شروطها الضابطة، ومن كان هذا قدْره ينبع من ضئضئه المكابرة، وتصغر في عينيه أعراض الناس ودمائهم، ولا مشاحة في الاختلاف النظري إذا كان على حالته الأولى حيث يلتزم أهله بمنظومة المعايير العلمية النزيهة المستنبطة من الوحي، فإن عسر رفعه بحصول التكافؤ بين الأدلة فلا يرجح أحدهما على الآخر بالعنف والتعسف، فهذا يفتح الباب واسعا للخصومة والمنازعة والصدام والتشظي، وتوجه هذه الشظايا صوب ماهية تُباين أصلها، وعملها على ترميم آثار الانخرام الناتج عن القطيعة معه، لتظهر في صورة الكمال، وتنظر لنفسها على أنها هي الأصل والحق الذي يجب أن يكون عليه غيرها فمن أطاعها فقد أطاع الشرع والإسلام، وكل من يختلف معها فقد اختلف مع الأصل والحق واختلف مع الشرع والإسلام وخرج عنه، وتعمل على تطويع كل شيء يخدم وجودها المستحدث وتكييف النصوص والاصطلاحات والأخبار والتاريخ... وفقا لمبادئها الجديدة وعلى مقاسها، فتتشكل فرقا متناحرة متعادية وهكذا، بل علاجه إنما يكون بتحصيل التوافق المستنبط هو الآخر من نصوص الوحي فيكون رديف النظر وظهيره، فالاختلاف بين النُّظار واقع لا محالة يقول الشاطبي: "الشارع لما علم أن هذا النوع من الاختلاف واقع، أتى فيه بأصل يرجع إليه وهو قول الله تعالى: ﴿ يَٰٓأَيُّهَا ٱلَّذِينَ ءَامَنُوٓاْ أَطِيعُواْ ٱللَّهَ وَأَطِيعُواْ ٱلرَّسُولَ وَأُوْلِي ٱلۡأَمۡرِ مِنكُمۡۖ فَإِن تَنَٰزَعۡتُمۡ فِي شَيۡءٖ فَرُدُّوهُ إِلَى ٱللَّهِ وَٱلرَّسُولِ إِن كُنتُمۡ تُؤۡمِنُونَ بِٱللَّهِ وَٱلۡيَوۡمِ ٱلۡأٓخِرِۚ ذَٰلِكَ خَيۡرٞ وَأَحۡسَنُ تَأۡوِيلًا ٥٩﴾[113]، فكل اختلاف من هذا القبيل حكم الله فيه أن يرد إلى الله، وذلك رده إلى كتابه، وإلى رسول الله ﷺ، وذلك رده إليه إذا كان حيا، وإلى سنته بعد موته، وكذلك فعل العلماء رضي الله عنهم[114]، ويجدر التنويه هنا أن الإرجاع إلى الله ورسوله إرجاعان الأول وصحاب الشريعة حي وبه يكون رفع الاختلاف، والإرجاع الآخر يكون بعد موت صاحب الشريعة أي إلى نص القرآن والسنة الصحيحة وهذا الإرجاع لا يرتفع به الاختلاف لأنه ما كان ليحدث أصلا لو توافرت نصوص قطعية، وإنما يستفاد من هذا الإرجاع بتحصيل واستنباط آلية من القرآن والسنة الصحيحة لإحداث توافق بين العلماء وآراؤهم يقول الشاطبي: فإن خالف أحدهم في المسألة، فإنما يخالف فيها تحريا لقصد الشارع فيها، حتى إذا تبين له الخطأ فيها راجع نفسه، وتلافى أمره [115]، ويستثنى في الإرجاع الثاني أن يكون الاختلاف مبني على

الجهل بالنصوص والأحكام، ولا يرد هذا بين أهل العلم والاجتهاد والنظر، إنما بين طلاب العلم وعامة الناس، فيرفع الاختلاف فيما بينهم بمجرد التعليم، كما يجدر التنويه إلى أن الآية محتوية على إشارة مهمة مفادها أن الاختلاف لا يسلم منه كُلًّا من الحاكم والمحكوم أو الإمام والمأموم أو الآمر والمؤمور، لذلك جعلت سلطة الفصل للكتاب والسنة الصحيحة، فلا شيء يعلو فوق قوة الشرع وسلطته، والناس منها سواء في حال الاختلاف والاحتكام، فالآية أسقطت طاعة أولى الأمر بأنواعهم المتعددة في هذا المحل ما يدل أن حالهم لا يخلوا من صورتين الأولى باعتبار طاعتهم ما أطاعوا الله ورسوله وفق الإمامة النبوية من إحقاق للحقوق وأداء للأمانات...، والصورة الأخرى أن يُخِلّوا بطاعة الله ورسوله ويركنوا للإمامة المنوية[116] فترتفع طاعتهم وينتقلون لدائرة الخصومة بدلا من دائرة الحكمية، وكثيرا ما يُغيّب هذا الفهم في تاريخ الإسلام لاعتبارات آنية قريبة المدى متمثلة في الخشية من احتمالية إراقة الدماء وانتهاك الأعراض من قبل هذا الحاكم أو الإمام المخالف للهدي النبوي، وأحيانا كثيرة مداراته بالإعلاء من سلطته لتصير سواء بسواء مع سلطة الوحي الشريف وتسويغ مخالفاته بنص الكتاب والسنة نفسيهما ما يغلّق أبواب الإصلاح إلا بطول الأزمان، مع أن الصد الأولي لهذا الانحراف المحتمل كان ليغني عن الوقوع في كل هذا الهرج، ويفضي للاستقرار والأمن وتحقيق العدل وإرساء نظام سياسي إسلامي مرتكز على أسس الإمامة النبوية العاصم الأوحد لأمة الإسلام وتجنب الوقوع في براثن الإمامة المنوية، وتقصير أولي الأمر في أداء الأمانات والإخلال بها أمر وارد، كما وأنهم ليسوا بمنأ من أحوال التنازع وتقلباته فما كان من الوحي الصادق إلا بإسقاط الطاعة عنهم والاحتكام للوحي رأسا.

إن الاختلاف الناجم عن النظر لا يخلو حاله من وصفين الأول الحرمة وهو ما كان اختلاف في منصوص صريح وبذلك فهو ليس اختلاف بين العلماء بل اختلاف مع النص قرآنا وسنة صحيحة أي أنه اختلاف مع الله ورسوله وهذا عمل أهل الكفر وليس هذا بالنظر بل هو العماية عينها، فعماد النظر إنما يكون في غير المنصوص، والقسم الآخر لا يوصف بالحرمة وهو التأويل والنظر الذي يحتمله النص، وهو الذي يصح وسمه بالاختلاف بين العلماء وفق الضوابط الشرعية يقول الشافعي: قال لي قائل: فإني أجد أهل العلم قديما

وحديثا مختلفين في بعض أمورهم، فهل يسعهم ذلك؟ قال: قلت له: الاختلاف من وجهين: أحدهما محرم، ولا نقول ذلك في الآخر، قال: فما الاختلاف المحرم؟ قلت: كل ما أقام الله به الحجة في كتابه أو على لسان نبيه منصوصا بينا، لم يحل الاختلاف فيه لمن علمه، وما كان من ذلك يحتمل التأويل ويدرك قياسا، فذهب المتاوّل أو القايِسُ إلى المعنى يحتمله الخبر أو القياس، وإن خالفه فيه غيره، لم أقل إنه يضيّق عليه ضيق الخلاف في المنصوص، قال فهل في هذا حجة تبين فرقَك بين الاختلافين؟ قلت: قال الله تعالى في ذم التّفرق: ﴿ وَلَا تَكُونُواْ كَٱلَّذِينَ تَفَرَّقُواْ وَٱخۡتَلَفُواْ مِنۢ بَعۡدِ مَا جَآءَهُمُ ٱلۡبَيِّنَٰتُۚ ﴾[117]، وقوله: ﴿ وَمَا تَفَرَّقَ ٱلَّذِينَ أُوتُواْ ٱلۡكِتَٰبَ إِلَّا مِنۢ بَعۡدِ مَا جَآءَتۡهُمُ ٱلۡبَيِّنَةُ ۝٤ ﴾[118]، فذم الاختلاف فيما جاءتهم به البينات، فأما ما كلفوا فيه الاجتهاد فقد مثّلْتُه لك بالقبلة والشهادة وغيرهما[119].

خاتمة:

استعرضت هذه القراءة مجموعة من المسائل وطرحت قضايا عدة للمناقشة تحت عنوان: الدين عند الله الإسلام – قراءة في بعض آيات القرآن الكريم، متتبعة لمنهج الانطلاق من الكل إلى الجزء، فكان مطلعها بيان لمفهوم الإسلام إجمالا، ثم رسمت مراتبه المستغرقة للمخلوقات كلها بين الإسلام الاضطراري والاختياري، لتتجه نحو التركيز على الإسلام الاختياري المختص بالبشر، ثم إثبات وحدة الأسرة الرسالية والأمة الإسلامية، وأخيرا ما تميزت به الرسالة الخاتمة وفتح باب النظر، وقد انتهت هذه القراءة إلى جملة من النتائج والتوصيات.

نتائج البحث:

1. إن كلمة الإسلام هي التعبير الأدق والأنسب والمختار لوصف العلاقة القائمة بين الله الخالق الغني وعباده المخلوقين المفتقرين إليه.
2. إن المخلوقات كلها تدين الإسلام بشقه الاضطراري العام، ويفضل بعضها باستئثاره الإسلام الاختياري الخاص القائم على اجتماع المنازعة العقلية والأهوائية من جهة،

وتوجيه الرسائل النبوية الهادية إلى طريق الفلاح والمحذرة من طريق الهلاك من جهة أخرى، كما هو الشأن بالنسبة للإنسان والجان.

3. إن الكفر الذي هو إعراض حر عن حكم الله قد يلحق الإسلام الاختياري– الذي هو استجابة حرة لحكم الله– ويَعْرض له في الحياة الأولى مَكْمن الاختبار.

4. إسلام بني آدم واحد من أولهم إلى آخرهم، وأمة الإسلام أمة واحدة، عملت الأسرة النبوية والإرسالية على تجديد دينها بين الفينة والأخرى، محافظة على أصوله، موسعة أحيانا لفروعه أو مضيقة أحيانا أخرى على حسب راهن الشريعة وحاجات الناس، إلى أن تمت نهاية الابتعاث وختم الإرسال بمحمد عليه السلام وما أنزل عليه من الكتاب والشريعة.

5. إن تمام الخبر وختم النبوة التي من مهامها بعث أصول الإسلام المندرسة، وتقويم الاعوجاج الطارئ في المجتمعات البشرية، فتح الباب واسعا للنظر وإعمال العقل في علاج المستحدثات من النوازل والطوارئ ضمن المقاصد التي جاءت الشريعة الخاتمة لتحقيقها.

6. إذا كان الإسلام يتجدد قبل النبوة الخاتمة من خلال الإرسالية النبوية المتواترة، فبعد ختامها بحاجة إلى منظومة نظرية اجتهادية سليمة ودقيقة، مستمرة ومتواصلة تقيّم ما سبق إنجازه، وتجبر ما تم الإخلال به ونسيانه في إطار مقاصد الوحي وما ترومه الشريعة الخاتمة.

7. إن وقوع الاختلاف بين ثنايا منظومة الارتياء وارد كون أهل الاجتهاد الذين استوفوا شروطه وضوابطه بشر يلحقهم الضعف، ومطلب خط منهج لتدبير هذا الاختلاف تجنبا لوقوع الفرقة والشقاق لابد منه، فإذا كان الاجتهاد العلاج الوحيد للمسائل الطارئة في حياة الناس، فإن ظهور الاختلاف عرض جانبي لهذا العلاج تأثيره موقوف على مدى الالتزام بشروط الاجتهاد وضوابطه.

8. إن منظومة النظر التي أرساها أهل الاجتهاد المتقدمين أو الساعين لتجديدها من أهل الاجتهاد المتأخرين ضمن حدود الوحي ومقاصده كانت وستبقى نتيجة حتمية لختم الرسالة ومطلب لا مفر منه، هذه المنظومة الاجتهادية تقدم في حالات نشاطها الحلول الناجعة لكل طارئ، وتحقق مصالح الناس وتيسر عليهم شؤونهم الدنيوية والأخروية وتبلغ رسالة الإسلام، كما أنه في حالات إصابة هذه المنظومة بالجمود تتعطل نظرتها الشمولية

وتفقد الموازنة بين القضايا الإسلامية المتعددة، ويختل توزيع الاهتمام عليها على قدر أهميتها ويحدث نوع من الرجحان وعدم التكافؤ في تصفيف الأولويات، فتستحوذ مسائل ذات تأثير ضعيف على حياة الناس بأخرى أكبر تأثيرا، أو مسائل تتعلق بديمومة الإسلام من انحساره كما حدث مع الإمامة الكبرى التي لم تحظ ببالغ العناية المضاهية لقدرها ثم استبدال مسارها النبوي، وإحلال محله المسار المنوي الذي يعلي في غالبه من شأن القيم القبلية والدموية والأسرة بدل القيم النبوية وفي هذا تخل عن المسؤولية الدينية والحضارية والشَّاهِديَّة للأمة الإسلامية.

توصيات البحث:

1. ضرورة إثراء الدراسات حول الإسلام الاضطراري وإغناء المكتبة الإسلامية ببحوث دقيقة حوله بالاستناد إلى ما أورده القرآن من آيات.

2. ضرورة أن يتفطن الباحث في الأديان من أهل الإسلام وينتبه للفروق الرفعية في مقارناته، مع التدقيق في الاصطلاحات التي أوردها القرآن وعدم التساهل فيها، وكذا تحري الدقة في تسمية الأشياء بمسمياتها والحزم في ذلك دون مداهنة ومجاملات.

3. ضرورة جبر الشح الكبير في البحوث والدراسات حول الحكم النبوي وإرساء الحكم الرشيد.

4. ضرورة تجاوز الحساسية المفرطة في العالم الإسلامي من اسم النبي إسرائيل – يعقوب– عليه السلام، وتحريره من قيود الصراعات السياسية والهوياتية والعرقية والاستدمارية، وإتاحته ليكون وسما للمواليد على غرار أسماء أفراد الأسرة الرسالية الإسلامية الآخرين، كونه فرد من الأمة الإسلامية وأحد أنبيائها.

قائمة المصادر والمراجع:

القرآن الكريم.

1. ابن القيم. شمس الدين محمد بن أبي بكر 691-751هـ. التفسير القيم. تح: محمد حامد الفقي، دار الكتب العلمية، بيروت. لبنان. (د.ط). (د.ت).
2. ابن تيمية. تقي الدين أحمد بن عبد الحليم 661-728هـ. الجامع لكلام ابن تيمية في التفسير.جم وتح: إياد بن عبد اللطيف بن إبراهيم القيسي. دار ابن الجوزي. المملكة العربية السعودية. ط1. 1432هـ.
3. ابن عاشور. محمد الطاهر. تفسير التحرير والتنوير.الدار التونسية للنشر. تونس. (د.ط). 1984م.
4. ابن فارس. أبي الحسين أحمد بن زكريا ت: 395هـ. معجم مقاييس اللغة. تح: عبد السلام محمد هارون. دار الفكر. (د.ط).(د.ت).
5. ابن قتيبة الكاتب. أبي محمد عبد الله بن مسلم الدينوري 213-276هـ. الاختلاف في اللفظ والرد على الجهمية والمشبهة. دار الكتب العلمية. بيروت. لبنان. ط1. 1985م.
6. البغوي. أبي محمد الحسين بن مسعود ت: 516هـ. معالم التنزيل. دار طيبة. الرياض. (د.ط). 1411 هـ.
7. الجرجاني. علي بن محمد الشريف. كتاب التعريفات. مكتبة لبنان. بيروت. (د.ط). 1985م.
8. الرازي. محمد فخر الدين 544. 604هـ . مفاتيح الغيب. دار الفكر. لبنان. بيروت. (د.ط). 1981م.
9. الراغب الأصفهاني. أبي القاسم الحسين بن محمد 502هـ. المفردات في غريب القرآن. دار المعرفة. لبنان. بيروت. (د.ط). (د.ت).
10. الزمخشري. أبي القاسم جار الله محمود بن عمر الخوارزمي 467.538هـ. تفسير الكشاف. دار المعرفة. بيروت. لبنان. ط3. 2009م.
11. السيوطي. عبد الرحمن جلال الدين. 849-911هـ. مقاليد العلوم في الحدود والرسوم. تح: محمد إبراهيم عبادة. مكتبة الآداب. القاهرة. (د.ط). 2007م.
12. الشاطبي. أبي إسحاق إبراهيم بن موسى بن محمد اللخمي ت: 790هـ. الاعتصام. مكتبة التوحيد. المنامة. البحرين. ط1. 2000م.
13. الشافعي. محمد ابن إدريس 150 -204هـ. الأم. تح: رفعت فوزي عبد المطلب. دار الوفاء.المنصورة. ط1. 2001م.
14. شاكر. أحمد. عمدة التفسير عن الحافظ ابن كثير مختر تفسير القرآن العظيم:. دار الوفاء. المنصورة. ط2. 2005م.
15. الطبري. أبي جعفر محمد ابن جرير 224. 310هـ . جامع البيان عن تأويل آي القرآن. تح: عبد الله بن عبد المحسن التركي. مصر. ط1. 2001م.

.الهوامش:

[1] المائدة:48.
[2] البقرة: 89.
[3] الأعلى: 18-19.
[4] المائدة: 13.
[5] البقرة: 75.
[6] آل عمران: 78.
[7]ابن فارس. أبي الحسين أحمد بن زكريا ت: 395ه. معجم مقاييس اللغة. تح: عبد السلام محمد هارون. دار الفكر. (د.ط).(د.ت). ج3. ص90.
[8] الشعراء: 89.
[9] الرازي. محمد فخر الدين 544. 604ه . مفاتيح الغيب. دار الفكر. لبنان. بيروت. (د.ط). 1981م.ج7. ص 225.
[10]السيوطي. عبد الرحمن جلال الدين. 849-911ه. مقاليد العلوم في الحدود والرسوم.تح: محمد إبراهيم عبادة. مكتبة الآداب. القاهرة. (د.ط). 2007م.ص87. 88.
[11] السيوطي. مقاليد العلوم في الحدود والرسوم. م س. ص 87- 88.
[12] ابن قتيبة الكاتب. أبي محمد عبد الله بن مسلم الدينوري 213-276ه. الاختلاف في اللفظ والرد على الجهمية والمشبهة. دار الكتب العلمية. بيروت. لبنان. ط1. 1985م. ص 56-57 .
[13]ابن القيم. التفسير القيم. م س. ص100.
[14]الجرجاني. علي بن محمد الشريف. كتاب التعريفات. مكتبة لبنان. بيروت. (د.ط). 1985م.ص41.
[15]آل عمران: 85.
[16] ابن تيمية. تقي الدين أحمد بن عبد الحليم 661-728ه. الجامع لكلام ابن تيمية في التفسير. جم وتح: إياد بن عبد اللطيف بن إبراهيم القيسي. دار ابن الجوزي. المملكة العربية السعودية. ط1. 1432ه. ج2. ص96.
[17] البقرة: 221 .
[18] الرازي. مفاتيح الغيب. م س.ج7. ص 225.
[19] الحجرات: 14ز
[20]ابن عاشور. محمد الطاهر. تفسير التحرير والتنوير.الدار التونسية للنشر. تونس. (د.ط). 1984م. ج3. ص189.
[21] آل عمران: 19.
[22] الحج: 78.
[23] الرازي. مفاتيح الغيب. م س.ج23، ص75.
[24] الأنبياء: 92.
[25] البقرة: 132.
[26] البقرة: 128.
[27] آل عمران: 65.
[28] آل عمران: 67.
[29] آل عمران: 19.

[30]ابن القيم. شمس الدين محمد بن أبي بكر 691-751هـ. التفسير القيم. تح: محمد حامد الفقي. دار الكتب العلمية. بيروت. لبنان. (د.ط). (د.ت). ص202.

[31]شاكر. أحمد. عمدة التفسير عن الحافظ ابن كثير مختر تفسير القرآن العظيم. دار الوفاء. المنصورة. ط2. 2005م. ج1.ص 361.

[32] آل عمران: 85.

[33] آل عمرن: 83.

[34]شاكر. أحمد. عمدة التفسير عن الحافظ ابن كثير مختر تفسير القرآن العظيم .م س. ج1. ص387.

[35]البقرة: 132.

[36]النصر: 2.

[37] يقول الراغب: النفس مركبة من شهوات فيها فجور وتقوى، الهوى هو ميل النفس إلى الشهوات دون رقيب وبالتالي الوقوع في الفجور، أما العقل فهو لجم النفس عما حرم من الشهوات وهو التقوى (أنظر: الراغب الأصفهاني. أبي القاسم الحسين بن محمد 502هـ. المفردات في غريب القرآن. دار المعرفة. لبنان. بيروت. (د.ط). (د.ت). ص584.).

[38] ابن القيم، التفسير القيم . م س. ص97 .

[39]مريم: 93.

[40] البقرة: 116.

[41]الرعد: 15.

[42] الحج: 18.

[43]النحل: 49.

[44] ابن القيم. التفسير القيم. م س. ص96. 97 .

[45]الزخرف: 68.

[46]ابن القيم، التفسير القيم. م س. ص96. 97.

[47] التحريم: 12.

[48] مريم: 58 .

[49]البغوي. أبي محمد الحسين بن مسعود ت: 516هـ. معالم التنزيل. دار طيبة. الرياض. (د.ط). 1411 هـ. ج6. ص267.

[50]ابن تيمية. الجامع لكلام ابن تيمية في التفسير . م س. ج2. ص93.

[51] ابن تيمية . الجامع لكلام ابن تيمية في التفسير. م ن. ج2. ص93.

[52] الفاتحة: 1.

[53]الرازي. مفاتيح الغيب. م س. ج1. ص233.

[54] ابن تيمية. الجامع لكلام ابن تيمية في التفسير. م س .ج1. ص82.

[55] ابن تيمية. الجامع لكلام ابن تيمية في التفسير. م ن. ج1. ص82-83.

[56] الروم: 26 .

[57]البغوي. معالم التنزيل. م س . ج1. ص141.

[58]الرعد: 15.

[59]الإسراء: 44.

[60] الطبري. أبي جعفر محمد ابن جرير 224. 310هـ . جامع البيان عن تأويل آي القرآن. تح: عبد الله بن عبد المحسن التركي. مصر. ط1. 2001م. ج14. ص 605.

[61]الطبري. جامع البيان عن تأويل آي القرآن. م ن.ج14. ص607 .

[62]ابن تيمية. الجامع لكلام ابن تيمية في التفسير. م س. ج4. ص220.

[63] الرازي. مفاتيح الغيب. م س. ج19. ص31.

[64] الزمخشري. أبي القاسم جار الله محمود بن عمر الخوارزمي 467.538هـ. تفسير الكشاف. دار المعرفة. بيروت. لبنان. ط3. 2009م. ص598.

[65] ابن تيمية. الجامع لكلام ابن تيمية في التفسير. م س. ج4. ص84.

[66] ابن تيمية. الجامع لكلام ابن تيمية في التفسير. م ن.ج4. ص84.

[67] الإنسان: 3.

[68] البلد : 10.

[69] الشمس: 7-10.

[70] الجن: 11.

[71] الجن: 14-15.

[72] الذاريات: 56.

[73] الأنعام: 130.

[74] البقرة: 38.

[75] الزمخشري. تفسير الكشاف . م س. ص72.

[76] فاطر: 24 .

[77] فاطر: 24.

[78] طه: 115.

[79] الرازي. مفاتيح الغيب. م س. ج22. ص124.

[80] الشورى: 51.

[81] الزمخشري. تفسير الكشاف. م س. ص983.

[82] الفاتحة: 4.

[83] ابن القيم.التفسير القيم . م س. ص92.

[84] ابن تيمية. الجامع لكلام ابن تيمية في التفسير. م س. ج3. ص 96.

[85] آل عمران: 19.

[86] ابن تيمية. الجامع لكلام ابن تيمية في التفسير. م س. ج3. ص54.

[87] ابن تيمية. الجامع لكلام ابن تيمية في التفسير. م ن.ج3. ص54.

[88] ابن القيم. التفسير القيم . م س .ص201.

[89] المؤمنون:51. 52.

[90] يونس: 71.

[91] البقرة: 131- 133 .

[92] البقرة: 128.

[93] يوسف: 101.

[94] النمل: 31.

[95] النمل: 44.

[96] يونس: 84.

[97] الأعراف: 126.

[98] يونس: 90.

[99]آل عمران: 52.

[100]آل عمران: 84.

[101]المائدة: 3.

[102]الحجر:2.

[103]إبراهيم: 44.

[104]الحج: 34 .

[105]آل عمران: 81-82.

[106]البقرة: 285 .

[107] المائدة: 48.

[108]الحج: 34.

[109] شاكر. أحمد. عمدة التفسير عن الحافظ ابن كثير مختر تفسير القرآن العظيم . م س. ج1. ص 361.

[110]آل عمران: 85.

[111]البقرة: 38.

[112]المائدة:3 .

[113]النساء : 59.

[114] الشاطبي. أبي إسحاق إبراهيم بن موسى بن محمد اللخمي ت: 790هـ. الاعتصام.مكتبة التوحيد. المنامة. البحرين. ط1. 2000م. مج3. ص122.

[115]الشاطبي. الاعتصام. م ن. مج3. ص 123.

[116] المقصود بالإمامة النبوية طريقة حكم الأنبياء عليهم السلام وتسييرهم لشؤون الناس القائمة على التقوى والعدل والشورى والكفاءة والتكليف لا التشريف، والمرسخة لآليات حفظ هذه الأمانة كالمحاسبة والمراقبة والإلزام، ثم من تقفى أثرهم وسار على نهجهم من بعدهم، وتناقضها الإمامة المنوية القائمة على معايير جاهلية كالدم والعائلة والقرابة والعشيرة وغيرها من الاعتبارات المخالفة لمقاصد الشريعة، والمثال المبَرَّز في هذا الصدد ما جرى مع أتباع النبي الخاتم محمد صلى الله عليه وسلم خلال محطات تاريخية عدة فبدل من تحكيم أنموذج الإمامة النبوية وتقنينها وفق رؤية وحيية وضمن المقاصد الإسلامية راح الكثير من أهل العلم أو من ينتسبون إليه يصرفون جهدهم وأعمارهم في التبرير للإمامة المنويّة رغم أنها ردّة حُكمية وسياسية عن الإمامة النبوية السّنية، لا تقل خطرا على حياة الأمة الإسلامية من الرّدة الطارئة قبيل وفاة الرسول محمد عليه السلام، وما تلى ذلك من توليد الأخبار ونسبتها للرسول عليه السلام لنصرة هذه النطفة أو تلك موظفين سلطته التشريعية ولسنّته المتّبعة المرضية لتلقى رواجا وإقبالا وتسليما، ، ثم التخويف من وقوع الفتن ومن آثارها لإسكات كل صوت يعيد الاعتبار للإمامة النبوية، وكذا تخذير الوعي والضمائر من خلال التنظير للمهدوية والعيساوية والولائية والإمام العادل في آخر الزمان...، وقد أسيل في سبيل هذا حبر كثير لو أسيل بعضه في تقعيد القيم النبوية السياسية واستنباطها من القرآن والسنة الصحيحة، والاسترشاد بما أرساه حكمه عليه الصلاة والسلام وممارسته، وما تقفاه الخلفاء الأربعة من بعده، لوفروا على الأمة قرونا من التنازع النُّطفي الذي جذّر الظلم والفساد وفرّعه.

[117]آل عمران: 105.

[118]البينة: 4.

[119] الشافعي. محمد ابن إدريس 150 -204هـ. الأم. تح: رفعت فوزي عبد المطلب. دار الوفاء. المنصورة. ط1. 2001م. ج1. ص259-260.